مجلة العلوم العربية والإنسانية
جامعة القصيم، المجلد (١٠)، العدد (٣)، ص ص ١١٥١-١٢٠٩، (رجب ١٤٣٨هـ/ مارس ٢٠١٧)

مسائل كتاب مُلجِئة المُتَفَقِّهِينَ إلى معرفة غوامض النحويين واللغويين لأبي بكر بن العربي (ت ٥٤٣هـ) اللغوية والتصريفية، جمعًا ودراسة

د. فريد بن عبدالعزيز الزامل السليم
أستاذ النحو والصرف المشارك في كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية
جامعة القصيم

ملخص البحث. تناول هذا البحث مسائل لغوية وتصريفية موظفة في تفسير النص القرآني أو الحديث النبوي، وهي جزء من مادة كتاب مفقود للقاضي أبي بكر بن العربي، أسماه: ملجئة المتفقهين إلى معرفة غوامض النحويين واللغويين، تتبع البحث تراث ابن العربي، وجمع المسائل التي أحال فيها إلى كتابه المفقود، ثم تناولها بالدراسة، من خلال بيان الوجه اللغوي والتصريفي، وأثره في دلالة النص الشرعي، ممهدًا لذلك بحديث موجز عن مكانة المؤلف في علم العربية، وعن كتاب (الملجئة) توثيقًا لنسبته، وتوضيحًا لمعالم مادته.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فلما كان الأصلان الأولان، الكتاب والسنة، مصدر العلوم الإسلامية، ومأرز غايتها، ومنتهى نظرها وسعيها، وفق الله طائفة إلى الاشتغال بهما توثيقًا واستنباطًا، وضبطًا وعناية، وكانت العربية البابَ الذي يلج من خلاله المشتغلون بهما، فهيَّأ الله - سبحانه- من انتدبوا أنفسهم لهذه اللغة الشريفة، جمعًا، وتقعيدًا، وحفظًا من أن يتسلل إليها عبث أو جهالة أو تساهل، فكانت علوم العربية صنو علوم الشريعة، لا يغتنى عنها، ولا يستعاض عنها بغيرها، فكانت آلة الاستدلال، ومعيار صحة الاستنباط، وشرط الاجتهاد.

واكتفى كثير من العلماء ببيان هذا المعنى في مصنفاتهم تنظيرًا، وتجاوز القاضي أبو بكر ابن العربي التنظير إلى التطبيق، فألف كتابه (ملجئة المتفقهين إلى معرفة غوامض النحويين) ليضع يد طالب العلم الشرعي على موضع الفائدة، وليبين له تطبيقًا ما اجتهد فيه العلماء قبله تنظيرًا.

وبقي هذا الكتاب معدودًا في المفقود من تراث مؤلفه، حتى يومنا هذا، ولم يبق من آثاره إلا ما أشار إليه مؤلفه من مسائله في كتبه التي ألفها بعده، كما لم أقف على من نقل عنه غير مؤلفه، فلعل فقده كان في زمن متقدِّم، فأردت في هذا البحث أن أجمع مسائله اللغوية والتصريفية، بعد أن تناولت في بحث سابق مسائله النحوية، محاولاً استعادة مادة الكتاب، ودراستها، عسى الله أن ينفع به.

وقد التزمت بالمسائل التي أحال المؤلف فيها إلى الملجئة، مع أني وقفت على مسائل أخرى توافق مسائل الملجئة، من بناء الحكم الفقهي على معنى تصريفي أو لغوي، فلم أدخلها ضمن البحث، وإن كنت أظنها من مسائل الملجئة، التزامًا بالمنهج، واكتفاءً بالقطعي عن الظني.

وقدمت عرض المسائل ودراستها بتعريف موجز جدًّا عن المؤلف، اكتفاءً بمن سبقني في ترجمته وتوسع فيها، وبحديث عن توثيق نسبة هذا الكتاب، وعن مادته، وموازنته بما ألف في موضوعه.

ولا يفوتني في مقدمة هذا البحث، أن أشكر أخي د. إسماعيل بن عبد الرحمن السحيباني، الذي كان له الفضل في فكرة هذا البحث، لما كان يعد رسالته للماجستير، فجزاه الله خير الجزاء.

القاضي أبو بكر بن العربي

١- ترجمة موجزة[١]:

---

(١) ترجمته في: مطمح الأنفس ومسرح التأنس ٢٩٧، والغنية للقاضي عياض ٦٦، والصلة لابن بشكوال ٥٩٠/١، وبغية الملتمس ١٢٥/١، وتاريخ دمشق ٢٤/٥٤، ووفيات الأعيان ٢٩٦/٤، وسير أعلام النبلاء ١٩٧/٢٠، وتاريخ الإسلام ٨٣٤/١١، والوافي بالوفيات ٣٣٠/٣، والديباج المذهب ٢٥٢/٢، وطبقات المفسرين للسيوطي ١٠٠، ونفح الطيب ٢٥/٢، وأزهار الرياض ٦٢/٣، وشذرات الذهب ١٤١/٤.

وقد أفرد بدراسات خاصة أذكر منها على سبيل المثال فقط:

١- آراء أبي بكر بن العربي الكلامية. لعمار الطالبي. صدر عن الشركة الوطنية للنشر والتوزيع في الجزائر. ١٩٧٤.

٢- مع القاضي أبي بكر بن العربي. لسعيد أعراب. صدر عن دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٧هـ.

٣- ابن العربي المالكي الإشبيلي وتفسيره أحكام القرآن دراسة وتحليل. د. مصطفى إبراهيم المشني. صدر عن دار الجيل، ودار عمار، ١٤١١هـ.

٤- رحلة ابن العربي إلى المشرق كما صورها قانون التأويل. لإحسان عباس. بحث منشور في مجلة الأبحاث. إصدار الجامعة الأمريكية في بيروت (القسم العربي)، (السنة٢١، الأجزاء٢، ٣، ٤، كانون الأول ١٩٦٨).=

=كما درسه محققو كتبه، ومن أوفى تلك الدراسات:

١- محمد السليماني، في صدر تحقيقه لقانون التأويل.

٢- د. عبد الله التوراتي، في صدر تحقيقه لكتابيه: الأمد الأقصى، والمتوسط في الاعتقاد.

كما كان تراثه موضوعًا لرسائل علمية عديدة، أذكر منها مما يتعلق باللغة:

١- ابن العربي وجهوده النحوية واللغوية في كتابه أحكام القران. للباحث: ضامن محمد الكبيسي. جامعة بابل ١٩٨٩م.

٢- المسائل النحوية في كتاب أحكام القرآن لابن العربي. للباحث: سعيد العمري. جامعة أم القرى ١٤٢هـ.

هو أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن العربي المَعافري، الأندلسي، الإشبيلي، المالكي.

مولده في إشبيلية ليلة الخميس الثاني والعشرين من شعبان سنة ٤٦٨هـ.

بدأ تعليمه في إشبيلية، حتى أدرك وحصل كثيرًا، ثم رحل مع أبيه إلى المشرق في أول ربيع الأول سنة ٤٨٥هـ، قال عن نفسه: "لم أرحل من الأندلس حتى أحكمت كتاب سيبويه".

عاد إلى الأندلس سنة ٤٩٣هـ، وقد حصل علمًا كثيرًا، ثم ولي قضاء إشبيلية مدة أولها في رجب سنة ٥٢٨هـ، وكان صارمًا قويًّا في الحق، شديدًا على المفسدين والفسقة، وكان ذلك سببًا في إيذائه ومحنته، حتى صُرف عن القضاء، فاشتغل بالتأليف والتدريس.

من أبرز شيوخه أبو حامد الغزالي، وأبو يعلى الحنبلي، وأبو عبد الله المارزي.

وله من المصنفات ما يشهد بفضله وتمكنه، وقد تفرقت على علوم شتى، فألف في العقائد، وعلوم القرآن، والفقه، والحديث، واللغة، والتاريخ، ومن أشهرها: أحكام القرآن، وعارضة الأحوذي[٢]، والقبس في شرح الموطأ، والعواصم من القواصم، وقانون التأويل.

أما تلاميذه فمن أبرزهم القاضي عياض اليحصبي، وأبو القاسم بن بشكوال[٣]، وكان من تلامذته الذين قصدوه نحويون بارزون، كأبي القاسم السهيلي (ت ٥٨١هـ)[٤]، وأبي بكر محمد بن مسعود الخُشَنِي

---

(٢) هذا الكتابان من أشهر كتب ابن العربي وأعظمها نفعًا، ومع ذلك لم يتهيَّأ لهما من التحقيق ما يسر طلبة العلم، ويحقق مرادهم، ويظهر النص كما أراده مؤلفه رحمه الله، وقد بشرني د. عبد الله التوراتي بأنَّ الكتابين قد التفت لهما أحد المبرّزين في التحقق، المعنيين بتراث المؤلف، وسيظهران قريبًا إن شاء الله.

(٣) استقصى محمد السليماني شيوخ ابن العربي ومؤلفاته وتلاميذه في دراسته لقانون التأويل، بما لا مزيد عليه. انظر: ١٦١-٢٠٠.

(٤) انظر: تاريخ الإسلام ٧٣١/١٢.

المعروف بابن أبي ركب (ت ٥٤٤هـ)[٥]، وأبي عبد الله محمد بن خَلَصة اللخمي (ت ٥٢١هـ)[٦].

وكانت وفاته رحمه الله قرب فاس في ربيع الآخر سنة ٥٤٣هـ.

٢- مشاركته في علم العربية، وآراؤه التصريفية.

تفصح عدة أمور عن تمكن ابن العربي من علوم العربية، وسعة اطلاعه ومشاركته فيها، ولعل أول ما يلفت النظر من ذلك حديثه عن نفسه لما قال: "لم أرحل من الأندلس حتى أحكمت كتاب سيبويه"[٧].

كما نبه من ترجموا له على تقدمه في النحو والأدب، وذكروا له غير ملجئة المتفقهين حواشي على شرح ابن السيد البطليوسي لديوان المعري، ورد ابن السيد عليه منشور[٨].

وقد أهلته هذه المكانة إلى أن يكون ذا رأي واختيار، في أفراد مسائل النحو والتصريف، وأن يكون له موقفه من علمائها.

ومن ذلك موقفه من سيبويه، فقد كان يجله ويشهد بتميزه، يقول فيه: "وليس التحصيل بطول الصحبة، وإنما هو فضل من الله وموهبة، فقد صحب النَّضْرُ بن شُمَيل الخليلَ بضع عشرة سنة، وصحبه سيبويه سنوات، فانظر إلى ما بين التحصيلين في المدتين، والمنزلتين فيما بين

---

(٥) ترجمته في: التكملة لابن الأبار ٢/٥، ومعجم الأدباء ٦/٢٦٤٧، وتاريخ الإسلام ١١/٨٦٧، ويظهر أن محمد السليماني، محقق قانون التأويل قد وهم إذ ذكر أنه أخذ عن ابن العربي العربية (مقدمة قانون التأويل ١٨٤) فلم أجد هذا عند من ترجم له، وإنما ذكروا من شيوخه في العربية ابن أبي العافية وابن الأخضر وابن الأبرش، وذكر ابن الأبار ابنَ العربي فيمن روى الخشني عنهم.

(٦) انظر: التكملة لابن الأبار ١/٣٤٧، وفيه: ((سمع... أبا بكر بن العربي وصحبه، وكان أستاذًا في علم اللسان مقدمًا في صناعة العربية والأدب، ولا أدري عمن أخذها)).

(٧) انظر: بغية الملتمس ١/١٢٦.

(٨) نشر مرتين، الأولى باسم: الانتصار ممن عدل عن الاستبصار. بتحقيق: حامد عبد المجيد. القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، ١٩٩٦م. والثانية باسم: جواب اعتراضات ابن العربي على شرح ابن السيد البطليوسي على ديوان أبي العلاء المعري. قرأها وعلق عليها: د. وليد السراقبي. مجلة الذخائر. العدد ١٥، ١٦ صيف وخريف ٢٠٠٣م.

وبين"(٩). وكثيرًا ما يرجح قوله ويصير إليه(١٠)، ولم يمنعه ذلك من أن يرفض قوله، وربما أشار إلى ضعفه بالتعريض، كقوله: "قال سيبويه: العرب تخبر عن الأنعامِ بخبر الواحد. وما أراه عَوَّلَ عَليهِ إلاَّ في هذه الآية، وهذا لا يشبه منصبه، ولا يليق بإدراكه"(١١).

بل ربما أغلظ القول عليه إذا اتصل الأمر بمعنى في العقيدة، وله كلام في حقيقة العقل(١٢)، تعرض فيه لأخذ النحويين بمصطلحات الفلاسفة، أنقله هنا بطوله، قال: "اعلموا معشر المريدين أنهم كما فعلوا في العلم كذلك فعلوا في العقل، وعقدوا فيه وفي العلم عبارات يكثر عددها، وتتبعوها بالاعتراض، ونقحوها بزعمهم ولقَّحوها، فخلطوها ولطَّخوها، وتخطَّوها وتركوها وراءهم، وهم يطلبونها أمامهم، جهلاً أو هزلاً، والعقل هو العلم بعينه لغة، وقد غلِطَ فيه سيبويه من النحوية، والقاضي أبو بكر من المتكلمين، فأمَّا سيبويه فلا لعًا لعثرته، وأما القاضي فقد وهم في أن ساعدهم وجعل العقل وضعًا اصطلاحيًّا في غير الموضع العربي... وأمَّا سيبويه فإنه اقتفى مع الخليل آثار الفلاسفة في اصطلاحهم، وهذا الاصطلاح وإن كان القاضي قد احتاج إليه بزعمه في الجدال، فسيبويه لا يحتاج إليه في اللغة، فإن العربية لا تنبني على اصطلاح الفلاسفة، ولا يجد سيبويه ولا الخليل في العربية أبدًا فرقًا بين عرفتُ زيدًا قائمًا، وعلمتُ زيدًا قائمًا، في المعنى ولا في الإعراب أبدًا، أما أن المعنى الذي قصدوه صحيح، وتعيين العبارة له(١٣) من اللغة باطل قطعًا، وانتهاك لحرمة العربية، وخروج عن سيرة السلف"(١٤).

---

(٩) قانون التأويل ٤٥٢.

(١٠) انظر: الأمد الأقصى ٢٤٧/١، ٢٨٩، وأحكام القرآن ٨٩/٢.

(١١) أحكام القرآن ١١٠/٣.

(١٢) يرى الأشاعرة عدم التفريق بين العقل والعلم، بناء على مذهبهم في أن التحسين والتقبيح شرعيان لا عقليان، وعلى أن العلاقة بين السبب والمسبب ليست علاقة حقيقية، بل هي علاقة اقتران، ولأجل هذا نَقَد النحويين الذين قسموا الحيوان إلى عاقل وغير عاقل. (هذا التعليق مما استفدته من د. عبد العزيز البجادي)

(١٣) من قوله: الذي قصدوه مشطوب في النسخة التي رجعت إليها، وهو في نسخة أخرى نقل عنها د. التوراتي

ولابن العربي أقوال صارمة في تخطئة النحويين واللغويين، يطلقها عامة عليهم جميعًا، أو يخص بها كبراءهم، أو يقصرها على بعضهم، ومن ذلك قوله: "وهذا ممَّا وهم فيه رُؤَساءُ الصناعة، فجعلوا الجارَّ وَالمجرورَ مرفوعا، فقلبوا القوس رَكْوةً"(١٥)، وقوله: "وأما البينُ فهو لفظ لم يفهمه كثير من أهل العربية"(١٦)، وقوله: "وقد جهل بعض الأدباء هذا المقدار"(١٧)...

ولم يكن ليطلق هذه العبارات إلا عن ثقة وعلم، ولذا فلن يجد المستقري لتراثه عسرًا في العثور على آرائه واختياراته في النحو واللغة والتصريف، وأذكر هنا طرفًا من اختياراته التصريفية، على سبيل التمثيل، فمنها:

١-يرى أن أقل الجمع ثلاثة، قال: "واختلف الناس قديمًا وحديثًا في أقل الجمع... والمحصول من ذلك أنَّك إذا نظرت إلى لفظ الجمع فالاشتقاق يعطي أن الاثنين جمع، وإذا نظرت إلى إفراد العرب كل واحد بلفظة علمت أنَّ أقلَّه ثلاثة، ولم يبق بعد هذا إلا قول الله سبحانه وتعالى: چ ې ې ې ى ى ئا ئا ئە ئە ئو ئو ئۇ ئۇ ئۆ ئۆ ئۈ ئۈ ئې ئې چ [النساء: ١١] والأم محجوبة بالاثنين، والجواب عن هذه الآية وأمثالها: أن حجب الثلاثة وأمثالها كان قرآنًا، وحجب الاثنين كان سُنَّةً.. "(١٨).

٢-يرى جواز صياغة (أفعل) التفضيل من السواد والبياض، موافقًا بذلك الكوفيين(١٩).

٣- اختار إسكان العين في (اللُّقَطة) فقال: "هذه لفظة اختلف أهل اللغة فيها، فمنهم من رواها مفتوحة القاف، ومنهم من رواها ساكنة...

هذا النص في مقدمة تحقيقه للمتوسط في الاعتقاد ٥٥-٥٦.

(١٤) انظر: سراج المريدين ٤٤ أ.

(١٥) عارضة الأحوذي ٣٧/٨.

(١٦) عارضة الأحوذي ٣١٣/٩.

(١٧) أحكام القرآن ٣٦٣/٣.

(١٨) المحصول ٧٧.

(١٩) انظر: القبس ١١٩٤/٣.

والأولى عندي أن تكون بالسكون؛ لأنه في الغالب بناء المفعول في باب فُعَلة وفَعَلة"(٢٠).

وآراؤه واختياراته اللغوية والتصريفية كثيرة، نصيب الملجئة منها قليل، وقد التزمت في هذا البحث –كما ذكرت من قبل- عرض ما نص فيه على أنه من مسائل الملجئة، وإلا فثم مسائل كثيرة تعرض لها في كتبه تشابه مسائل الملجئة في حاجة الحكم الشرعي إلى الحجة اللغوية أو التصريفية، ولكني أعرضت عنها ضبطًا للمنهج، ومن ذلك مسألة (لا تُصَرَّوا الإبل)، فقد أفرد لها رسالة خاصة، نشرتها د. حياة قارة، وأشارت إلى أنها قد تكون من مسائل الملجئة(٢١).

٣- ملجئة المتفقهين:

نسبة هذا الكتاب إلى ابن العربي ثابتة، فقد نقل عنه باسمه في كتبه، وذكره مختصرًا وكاملاً، فأطول أسمائه: ملجئة المتفقهين إلى معرفة غوامض النحويين واللغويين، وكثيرًا ما يحذف (اللغويين)، وأكثر منه اكتفاؤه بـ(ملجئة المتفقهين)، وربما اقتصر على (الملجئة)، وسماه مرة: الإلجاء للفقهاء إلى معرفة غوامض الأدباء(٢٢). ويصفه كثيرًا بـ(الرسالة)، فيقول: في الرسالة الملجئة(٢٣)، وفي رسالة الإلجاء(٢٤).

كما ذكره المترجمون له، ولعل من أسبقهم أبا محمد الأشيري (ت ٥٦١هـ)، أحد تلاميذه، قال: "أما العلم فكتبه وتواليفه تشهد له... وله في النحو ملجئة المتفقهين، ما أعرب عن تقدمه فيه"(٢٥).

---

(٢٠) القبس ٩٤٣/٣. ولعل صواب العبارة: لأنه الغالب في بناء المفعول في باب فُعَلة وفَعَلة.

(٢١) نشرتها في مجلة التاريخ العربي – الرباط ٢٠٠٠م.

(٢٢) أحكام القرآن ٣٦٣/٤.

(٢٣) قانون التأويل ٦١٥.

(٢٤) أحكام القرآن ١١٦/٤.

(٢٥) انظر: المتوسط في الاعتقاد (مقدمة التحقيق) ٢٠.

كما ذكرها الذهبي وسماها غوامض النحويين(٢٦)، والمقَّري في نفح الطيب(٢٧).

ويظهر أن زمن تأليفها متقدم، حيث ذكرها في أكثر كتبه، في الأحكام، وقانون التأويل، والأمد الأقصى، وواضح السبيل، وسراج المريدين، والناسخ والمنسوخ، والمحصول، والعواصم، والقبس، في حين خلا منها المتوسط في الاعتقاد، حيث ألفه في زمن متقدم من عمره(٢٨).

والغرض من تأليفها بيان ما يحتاج إليه من النحو واللغة في مسائل الشريعة، فقد كان معنيًّا ببيان ما لا يُحتاج إليه، والتفريق بين ما يُحتاج إليه في علوم الشريعة من علم العربية وما لا يحتاج إليه، كقوله في معرض حديثه عن الفرق بين الاسم والصفة: "وهذه قاعدة أسسها سيبويه ليرتب عليها قانونًا من الصناعة في التصريف والجمع والتصغير، والحذف والزيادة والنسبة، وغير ذلك من الأبواب، إذ لَحَظَ ذلك في مجاري العربية، وهو أمر لا تحتاج إليه الشريعة بعضد، ولا ترده بقصد، فلا معنى لإنكارها للقوم أو إقرارها"(٢٩)، وقوله: "وأما الملاقيح فهي ما في ظهور الفحول، والمضامين ما في بطون الإناث، وذلك مجهول معدوم، وقد قال جميع أهل اللغة إن الملاقيح ما في بطون الإناث، وأطالوا في ذلك الكلام، واستشهدوا في ذلك بالأشعار، ونحن لا نحتاج إلى ذلك؛ لأنه لا يجوز كيف ما كان التفسير"(٣٠).

وذكر (الفقه) في عنوان الرسالة لا يعني اقتصارها على مسائل الفقه بالمصطلح المعروف، فإن المسائل التي بحثها لم تقتصر على الفقه، بل بحث مسائل في التفسير لا تنبني عليها أحكام، فيما كشف عنه النص المنقول، كما بحث في العقائد، فهو يعني بالفقه معناه الأشمل، الذي يتناول

---

(٢٦) سير أعلام النبلاء ١٩٩/٢٠.

(٢٧) ٣٦/٢.

(٢٨) انظر: المتوسط (مقدمة التحقيق) ٢٧.

(٢٩) أحكام القرآن ٢٨٥/٢.

(٣٠) القبس في شرح موطأ مالك بن أنس ٧٩٤/٢.

العلم بالقرآن والسنة وما يتعلق بهما، كما هو في حديث النبي صلى الله عليه وسلم: "من يردِ الله به خيرًا يفقهه في الدين"(٣١).

ومادة الكتاب قائمة على تفسير النص القرآني والنبوي، وتوضيح المشكل، واستخراج الحكم، من خلال المعنى النحوي أو التصريفي أو المعجمي، وبهذا يظهر الفرق بين هذا الكتاب وكتب تخريج الأصول النحوية على الفروع الفقهية، التي ألفت بعد ذلك، وقد وقفت على ثلاثة منها، وهي:

١- الكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية، للإسنوي (ت ٧٧٢ هـ).

٢- روضة الإعلام بمنزلة العربية من علوم الإسلام. لابن الأزرق الأصبحي الغرناطي (ت ٨٩٦هـ).

٣- زينة العرائس من الطرف والنفائس في تخريج الفروع الفقهية على القواعد النحوية، لابن عبد الهادي (ت ٩٠٩هـ).

فأما الكتاب الثاني، كتاب ابن الأزرق، فهو كتاب موسع اشتمل على قدر كبير من الأخبار والنقول في فضل العربية ومنزلتها، وآداب المشتغل بها، وصونها عن الإهانة... وخص الموضوع الذي نحن بصدده بفصل عنوانه: بيان ما يعتمد عليه من حمل قواعد العلوم على العربية وما لا يعتد به من ذلك(٣٢)، ذكر فيما يعتد به أمثلة لهذه المسائل، كعطف الأرجل على الرؤوس في آية المائدة(٣٣)، ودلالة الباء على التبعيض فيها أيضًا(٣٤)، ونحو ذلك، وهي أمثلة قليلة، ذيَّلها باستطرادات وتفريعات كثيرة، كعادته في كتابه كله.

وأما الأول والثالث فقد كانت القاعدة النحوية هي المقدَّمة، ثم يفترضون من المسائل ما يتخرج عليها، مثال ذلك، قول الإسنوي:

---

(٣١) رواه مسلم ١٥٢٤/٣، وانظر في معنى الحديث: سبل السلام ٦٨٨/٢.

(٣٢) ٥٤٦/٢-٥٧٨.

(٣٣) روضة الإعلام ٥٤٧/١.

(٣٤) السابق ٥٥٦/١.

"مسألة: (كيف) للحال، سواء وقع استفهامًا... أو خبرًا... إذا علمت ذلك، فيتفرع عليه ما نقله الرافعي عن البغوي فقال: لو قال: أنت طالقٌ كيف شئت، قال أبو زيد والقفال: تطلق شاءت أم لم تشأ... "(٣٥).

وهكذا كانت معظم المسائل دائرة حول الأيمان والطلاق والهبة والعتق والبيع، ونحو ذلك، مما يكون قصد المتكلم فيه معتبرًا، فيؤثر فيه جهله بالعربية، وخطؤه، ونسيانه، ولا يُلجأ إلى هذه القواعد إلا عند المشاحة والاختلاف، أما النص الشرعي فحاشاه من ذلك، والعربية هي مفتاحه الذي يلج إليه من خلاله المشتغلون به، ويشمل العبادات والمعاملات، والرقاق، والعقائد، والتفسير، وبهذا ترتفع منزلة الملجئة على غيرها مما ألف في هذا الباب.

المبحث الأول: المسائل اللغوية

المسالة الأولى: معنى (أُحصرتم) في قوله تعالى: ﭽ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﰂ ﰃ ﰄ ﰅ ﰆ ﰇ ﰈ ﰉ ﰊ ﰋ ﰌ ﰍ ﰎ ﰏ ﰐ ﰑ ﰒ ﰓ ﰔ ﰕ ﰖ ﰗ ﰘ ﰙ ﰚ ﰛ ﰜ ﰝ ﰞ ﰟ ﰠ ﰡ ﰢ ﰣ ﰤ ﰥ ﰦ ﰧ ﰨ ﰩ ﰪ ﰫ ﰬ ﰭ ﰮ ﰯ ﰰ ﰱ ﰲ ﰳ ﰴ ﰵ ﰶ ﰷ ﰸ ﰹ ﰺ ﰻ ﰼ ﰽ ﰾ ﰿ ﱀ ﱁ ﱂ ﱃ ﱄ ﱅ ﱆ ﱇ ﱈ ﱉ ﱊ ﱋ ﱌ ﱍ ﱎ ﱏ ﱐ ﱑ ﱒ ﱓ ﱔ ﱕ ﱖ ﱗ ﱘ ﱙ ﱚ ﱛ ﱜ ﱝ ﱞ ﱟ ﱠ ﱡ ﱢ ﱣ ﱤ ﱥ ﱦ ﱧ ﱨ ﱩ ﱪ ﱫ ﱬ ﱭ ﱮ ﱯ ﱰ ﱱ ﱲ ﱳ ﱴ ﱵ ﱶ ﱷ ﱸ ﱹ ﱺ ﱻ ﱼ ﱽ ﱾ ﱿ ﲀ ﲁ ﲂ ﲃ ﲄ ﲅ ﲆ ﲇ ﲈ ﲉ ﲊ ﲋ ﲌ ﲍ ﲎ ﲏ ﲐ ﲑ ﲒ ﲓ ﲔ ﲕ ﲖ ﲗ ﲘ ﲙ ﲚ ﲛ ﲜ ﲝ ﲞ ﲟ ﲠ ﲡ ﲢ ﲣ ﲤ ﲥ ﲦ ﲧ ﲨ ﲩ ﲪ ﲫ ﲬ ﲭ ﲮ ﲯ ﲰ ﲱ ﲲ ﲳ ﲴ ﲵ ﲶ ﲷ ﲸ ﲹ ﲺ ﲻ ﲼ ﲽ ﲾ ﲿ ﳀ ﳁ ﳂ ﳃ ﳄ ﳅ ﳆ ﳇ ﳈ ﳉ ﳊ ﳋ ﳌ ﳍ ﳎ ﳏ ﳐ ﳑ ﳒ ﳓ ﳔ ﳕ ﳖ ﳗ ﳘ ﳙ ﳚ ﳛ ﳜ ﳝ ﳞ ﳟ ﳠ ﳡ ﳢ ﳣ ﳤ ﳥ ﳦ ﳧ ﳨ ﳩ ﳪ ﳫ ﳬ ﳭ ﳮ ﳯ ﳰ ﳱ ﳲ ﳳ ﳴ ﳵ ﳶ ﳷ ﳸ ﳹ ﳺ ﳻ ﳼ ﳽ ﳾ ﳿ ﴀ ﴁ ﴂ ﴃ ﴄ ﴅ ﴆ ﴇ ﴈ ﴉ ﴊ ﴋ ﴌ ﴍ ﴎ ﴏ ﴐ ﴑ ﴒ ﴓ ﴔ ﴕ ﴖ ﴗ ﴘ ﴙ ﴚ ﴛ ﴜ ﴝ ﴞ ﴟ ﴠ ﴡ ﴢ ﴣ ﴤ ﴥ ﴦ ﴧ ﴨ ﴩ ﴪ ﴫ ﴬ ﴭ ﴮ ﴯ ﴰ ﴱ ﴲ ﴳ ﴴ ﴵ ﴶ ﴷ ﴸ ﴹ ﴺ ﴻ ﴼ ﴽ ﴾ ﴿ ﵀ ﵁ ﵂ ﵃ ﵄ ﵅ ﵆ ﵇ ﵈ ﵉ ﵊ ﵋ ﵌ ﵍ ﵎ ﵏ ﵐ ﵑ ﵒ ﵓ ﵔ ﵕ ﵖ ﵗ ﵘ ﵙ ﵚ ﵛ ﵜ ﵝ ﵞ ﵟ ﵠ ﵡ ﵢ ﵣ ﵤ ﵥ ﵦ ﵧ ﵨ ﵩ ﵪ ﵫ ﵬ ﵭ ﵮ ﵯ ﵰ ﵱ ﵲ ﵳ ﵴ ﵵ ﵶ ﵷ ﵸ ﵹ ﵺ ﵻ ﵼ ﵽ ﵾ ﵿ ﶀ ﶁ ﶂ ﶃ ﶄ ﶅ ﶆ ﶇ ﶈ ﶉ ﶊ ﶋ ﶌ ﶍ ﶎ ﶏ ﶐ ﶑ ﶒ ﶓ ﶔ ﶕ ﶖ ﶗ ﶘ ﶙ ﶚ ﶛ ﶜ ﶝ ﶞ ﶟ ﶠ ﶡ ﶢ ﶣ ﶤ ﶥ ﶦ ﶧ ﶨ ﶩ ﶪ ﶫ ﶬ ﶭ ﶮ ﶯ ﶰ ﶱ ﶲ ﶳ ﶴ ﶵ ﶶ ﶷ ﶸ ﶹ ﶺ ﶻ ﶼ ﶽ ﶾ ﶿ ﷀ ﷁ ﷂ ﷃ ﷄ ﷅ ﷆ ﷇ ﷈ ﷉ ﷊ ﷋ ﷌ ﷍ ﷎ ﷏ ﷐ ﷑ ﷒ ﷓ ﷔ ﷕ ﷖ ﷗ ﷘ ﷙ ﷚ ﷛ ﷜ ﷝ ﷞ ﷟ ﷠ ﷡ ﷢ ﷣ ﷤ ﷥ ﷦ ﷧ ﷨ ﷩ ﷪ ﷫ ﷬ ﷭ ﷮ ﷯ ﷰ ﷱ ﷲ ﷳ ﷴ ﷵ ﷶ ﷷ ﷸ ﷹ ﷺ ﷻ ﷼ ﷽ ﷾ ﷿ ﭼ [البقرة: ١٩٦].

قال ابن العربي: "هذِهِ آيَةٌ مُشْكِلةٌ عُضْلةٌ مِن العُضلِ، فِيها قَولانِ:

أَحَدُهُمَا: مُنِعْتُمْ بِأَيِّ عُذرٍ كانَ، قَالهُ مُجَاهِدٌ، وَقَتَادَةُ، وَأَبُو حَنِيفَةَ.

الثَّانِي: مُنِعْتُمْ بِالعَدُوِّ خَاصَّةً، قَالهُ ابْنُ عُمَرَ، وَابْنُ عَبَّاسٍ، وَأَنَسٌ، وَالشَّافِعِيُّ، وَهُوَ اخْتِيَارُ عُلَمَائِنَا، وَرَأْيُ أَكْثَرِ أَهْلِ اللُّغَةِ وَمُحَصِّلِيهَا، عَلَى أَنَّ أُحْصِرَ عُرِّضَ لِلْمَرَضِ، وَحُصِرَ نَزَلَ بِهِ الحَصْرُ...

وَقَدْ تَأْتِي أَفْعَالٌ يَكُونُ فِيها فَعَلَ وَأَفْعَلُ بِمَعْنًى وَاحِدٍ، وَالمُرَادُ بِالآية رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابُهُ، وَمَعْنَاهَا: فَإِنْ مُنِعْتُمْ...

وَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّ مَعنَى قَولِه تَعَالى: ﴿أُحْصِرْتُمْ﴾ مُنِعْتُمْ، فَإِنْ كانَ المَنعُ بِعَدُوٍّ فَفِيهِ نَزَلَت الآيةُ كَما تَقَدَّمَ... وَإِن كانَ المَنْعُ بِمَرَضٍ لَم يَحِلَّهُ عِنْدَ عُلَمَائِنَا إلا البَيْتُ، خِلافًا لِأَبِي حَنِيفةَ، حَيْثُ أَجرَى الآية عَلى عُمُومِهَا أَخذًا بِمُطلَقِ المَنعِ، وَزَادَ أَصحابُهُ وَمَن قَال بِقَوْلِهِ عَن أَهلِ اللُّغَةِ أَنَّهُ يُقَال: حَصَرَهُ العَدُوُّ وَأَحْصَرَهُ المَرَضُ؛ قَالهُ أَبُو عُبَيدَةَ، وَالكِسَائِيُّ. قُلْنا: قَال

(٣٥) الكوكب الدري ٢٧٨.

غَيْرُهُمَا عَكْسَهُ، وَقَدْ بَيَّنَّاهَا فِي مُلْحِنَةِ المُتَفَقِّهِينَ، وَحَقِيقَتُهُ هَاهُنَا مَنْعُ العَدُوِّ... "(٣٦).

اختلف الفقهاء في الإحصار المبيح للتحلل على قولين:

الأول: أن الإحصار المبيح للتحلل خاص بمنع العدو، وهذا رأي الشافعية والمالكية، وهو المشهور من مذهب الحنابلة(٣٧).

الثاني: أنه عام لكل مانع من عدو أو مرض، وهو مذهب أبي حنيفة(٣٨) ورواية عن أحمد(٣٩) واختيار ابن حزم(٤٠).

وفرقت طائفة من اللغويين بين الحصر والإحصار، قال الفراء: "العرب تقول للذي يمنعه الوصول إلى إتمام حجه أو عمرته خوف أو مرض، وكل ما لم يكن مقهورًا فيه... قد أُحصر، وفي الحبس والقهر: قد حُصِر"(٤١)، وقال ابن قتيبة: "وأحصره المرض والعدو إذا منعه من السفر... وحصره العدو إذا ضيَّق عليه"(٤٢)، وبنحوه قال الزجاج(٤٣).

وعكست طائفة الفرق، نُقل عن ثعلب أنه روى: "حصرتُ الرجل عن حاجته فهو محصور، وأحصره العدو إذا منعه عن السير فهو محصر"(٤٤)، وقال ابن فارس: "وناس يقولون: حصره المرض وأحصره العدو"(٤٥).

---

(٣٦) أحكام القرآن ١/١٣٤-١٣٧.

(٣٧) انظر: الأم ٢/١٥٩-١٦٢، والمدونة الكبرى ٢/١٢٥-١٢٦، والمغني ٥/٢٠٣.

(٣٨) انظر: المبسوط ٤/١٩٢.

(٣٩) انظر: المغني ٥/٢٠٣.

(٤٠) انظر: المحلى ٧/٢٠٤.

(٤١) معاني القرآن للفراء ١/١١٧.

(٤٢) أدب الكاتب ٣٥٨.

(٤٣) انظر: معاني القرآن وإعرابه ١/٢٦٧، وفعلت وأفعلت ٦٨.

(٤٤) انظر: تفسير البغوي ١/١٧٧.

(٤٥) مقاييس اللغة ٢/٧٢ (حصر).

وذهبت طائفة منهم إلى عدم التفريق، أو أجازوا استعمال واحد مكان الآخر، قال الفراء: "ولو نويت في قهر السلطان أنها علة مانعة ولم تذهب إلى فعل الفاعل جاز لك أن تقول: قد أُحصِر الرجل، ولو قلت في المرض وشبهه: إن المرض قد حَصَره أو الخوف، جاز أن تقول: حُصرتم"(٤٦)، وقال الأزهري: "يقال: قوم مُحْصَرون إذا حُوصروا في حصن، وكذلك هم مُحصَرون في الحج... والإحصار أن يحصَر الحاج عن بلوغ المناسك بمرض أو نحوه"(٤٧)، فجعل المحبوس في حصن (مُحصرًا)، واستشهد غير المفرقين بقول ابن ميَّادة:

ومـــا هَجْـــرُ ليلَـــى أن تكـــون عَليـــكَ ولا أَنْ أَحْصَـــرتْكَ تباعـــدَتْ شُغُلا(٤٨)

وبين ابن فارس مجمل هذا الخلاف وغايته، فقال: "فأمَّا الإحصار فأن يُحْصَرَ الحاجُّ عن البيت بمرضٍ أو نحوه، وناسٌ يقولون: حَصَره المرض وأحصره العدو، وروى أبو عبيدٍ عن أبي عمرو: حَصَرَني الشيءُ وأحصرني، إذا حبَسني... والكلام في حَصَره وأحصره، مشتبهٌ عندي غايةَ الاشتباه؛ لأنَّ ناسًا يجمعون بينهما، وآخرون يَفْرِقون، وليس فَرْقُ مَنْ فَرَقَ بينَ ذلك ولا جَمْعُ مَن جمعَ ناقضًا القياسَ الذي ذكرناه، بل الأمرُ كلُّه دالٌّ على الحبْس"(٤٩).

فالذي يظهر أنَّ الخلاف إنما نشأ من تفسير الآية، فلم أقف على من استشهد على هذا التفريق بكلام العرب، وإنما يصدُرُون عن الآية الكريمة، مستظهرين أقوال المفسرين، ولذا فاختلاف الفقهاء، عائد إلى المعنى الشرعي لا إلى خلاف اللغويين، فاعتمدوا في التفريق على سبب النزول، فقد كان في قصة الحديبية(٥٠)، فخصوه بالعدو، وعلى أن تحقيق المراد من التحلل يحصل إذا كان المانع عدوًّا، حيث يتحلل ويرجع إلى

---

(٤٦) معاني القرآن للفراء ١١٨/١.

(٤٧) تهذيب اللغة ٢٣٢/٤ (حصر).

(٤٨) البيت من الطويل، في مقاييس اللغة ٧٢/٢ (حصر)، والدر المصون ٣١٣/٢.

(٤٩) مقاييس اللغة ٧٢/٢ (حصر).

(٥٠) انظر: جامع البيان ٢١٥/٢.

أهله ويأمن على نفسه، أما إذا كان غير العدو، من مرض أو ذهاب نفقة أو غير ذلك فلن يزول المانع بالحل، فلا فائدة منه(٥١).

واستدلوا على عدم التفريق ببعض الآثار، كقوله صلى الله عليه وسلم: "من كُسِر أو عَرِجَ فقد حلَّ، وعليه الحج من قابل"(٥٢).

المسألة الثانية: معنى (تعولوا) في قوله تعالى: ﭽ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﭼ [النساء: ٣].

قال ابن العربي: "قَولُه تَعالى: ﴿ذَلِكَ أَدنَى أَلَّا تَعُولُوا﴾ اختَلَفَ النَّاسُ فِي تأوِيلِهِ عَلى ثَلاثةِ أَقوالٍ:

الأَوَّلُ: أَلَّا يَكثُرَ عِيالُكُم، قالَهُ الشّافِعِيُّ.

الثّانِي: أَلّا تَضِلُّوا، قالَهُ مُجاهِدٌ.

الثّالِثُ: أَلّا تَمِيلُوا، قالَهُ ابنُ عَبّاسٍ والنّاسُ.

وَقَد تَكَلَّمنا عَلَيهِ فِي رِسالة (مُلجِئة المُتَفَقِّهِينَ) بِشَيءٍ لَم نَرَ أَن نَختَصِرَهُ هاهُنا، قُلنا: أُعجِبَ أَصحابُ الشّافِعِيّ بِكَلامِهِ هَذا، وَقالُوا: هُوَ حُجّة لِمَنزِلة الشّافِعِيّ فِي اللُّغة، وَشُهرَتِهِ فِي العَرَبِيّة، والِاعتِرافِ لَهُ بِالفَصاحةِ حَتَّى لَقَد قالَ الجُوَينِيُّ: هُوَ أَفصَحُ مَن نَطَقَ بِالضَّادِ، مَعَ غَوصِهِ عَلَى المَعانِي، وَمَعرِفَتِهِ بِالأُصُولِ، واعتَقَدُوا أَنَّ مَعنَى الآية: فانكِحُوا واحِدةً إن خِفتُم أَن يَكثُرَ عِيالُكُم، فَذَلِكَ أَقرَبُ إلَى أَن تَنتَفِيَ عَنكُم كَثرة العِيالِ(٥٣).

قالَ الشّافِعِيُّ: وَهَذا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ نَفَقةَ المَرأةِ عَلَى الزَّوجِ(٥٤).

وَقالَ أَصحابُهُ: لَو كانَ المُرادُ بِالعَولِ هاهُنا المَيلَ لَم تَكُن فِيهِ فائِدة؛ لِأَنَّ المَيلَ لا يَختَلِفُ بِكَثرةِ عَدَدِ النِّساءِ وَقِلَّتِهِنَّ، وإنَّما يَختَلِفُ بِالقِيامِ بِحُقُوقِ النِّساءِ فإنَّهُنَّ إذا كَثُرنَ تَكاثَرَت الحُقُوقُ.

---

(٥١) انظر: المبسوط ١٠٨/٤.

(٥٢) رواه أبو داود ٣٦٨/٢، والترمذي ٨/٤، وابن ماجه ١٠٢٨/٢.

(٥٣) قال في الأم ١٠٦/٥: ((وقوله تعالى: (ألا تعولوا) ألاَّ يكثر من تعولون إذا اقتصر المرء على واحدة))، ونقل عنه النووي وغيره: ألا يكثر عيالكم. انظر: المجموع ١٨٦/١٦.

(٥٤) انظر: الأم ١٠٦/٥.

قالَ ابنُ العَرَبِيّ: كُلُّ ما قالَ الشّافِعِيُّ أَو قِيلَ عَنهُ أَو وُصِفَ بِهِ فَهُوَ كُلُّهُ جُزءٌ مِن مالِكٍ، وَنَغبة مِن بَحرِهِ، وَمالِكٌ أَوعَى سَمعًا، وأثقَبُ فَهمًا، وأَفْصَحَ لِسانًا، وأَبرَعُ بَيانًا، وأبدَعُ وَصفًا، وَيَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ مُقابَلَةُ قَولٍ بِقَولٍ فِي كُلِّ مَسأَلة وَفَصلٍ.

والَّذِي يَكشِفُ لَكَ ذَلِكَ فِي هَذِهِ المَسأَلة البَحثُ عَن مَعانِي قَولِكَ (عالَ) لُغةً، حَتَّى إذا عَرَفتَهُ رَكَّبتَ عَلَيهِ مَعنَى الآية، وَحَكَمتَ بِما يَصِحُّ بِهِ لَفظًا وَمَعنًى.

وَقَد قالَ عُلَماؤُنا فِيهِ سَبعة مَعانٍ: الأَوَّلُ: المَيلُ، قالَ يَعقُوبُ[٥٥]: عالَ الرَّجُلُ إذا مالَ، قالَ اللهُ تَعالَى: ﴿ذَلِكَ أَدنَى أَلّا تَعُولُوا﴾[٥٦] وَفِي العَينِ: العَولُ: المَيلُ فِي الحُكمِ إلَى الجَورِ[٥٧]، وَعالَ السَّهمُ عَن الهَدَفِ: مالَ عَنهُ[٥٨]، وَقالَ ابنُ عُمَرَ: إنَّهُ لِعائِلِ الكَيلِ والوَزنِ[٥٩]، وَيُنشدُ لِأَبِي طالِبٍ:

بِمِيزانِ قِسطٍ لا يُغِلُّ شَعِيرةً ... لَهُ شاهِدٌ مِن نَفسِهِ غَيرُ عائِلِ[٦٠]

الثّانِي: عالَ: زادَ[٦١].

الثّالِثُ عالَ: جارَ فِي الحُكمِ[٦٢]، قالَت الخَنساءُ:

وَيَكفِي العَشِيرةَ ما عالَها[٦٣]

---

(٥٥) ابن السكيت.

(٥٦) تهذيب الألفاظ ٥٦٩-٥٧٠.

(٥٧) ٢٤٨/٢ وفيه: الميل في الحكم أي الجور.

(٥٨) انظر: الأفعال للسرقسطي ٢٤٣/١.

(٥٩) انظر: الجامع لأحكام القرآن ٣٩/٦.

(٦٠) البيت من الطويل، في الزاهر ٢٣٩/١، وتهذيب اللغة ١٩٥/٣ (عال)، والصحاح ١٧٧٧/٥ (عول).

(٦١) قالوا: عالت الفريضة: ارتفعت وزادت. انظر: تهذيب اللغة ١٩٥/٣ (عال)، وعال أمر القوم: إذا اشتد وتفاقم. انظر: الزاهر ٢٣٩/١.

(٦٢) انظر: العين ٢٤٨/٢ (عول)، والتهذيب ١٩٤/٣ (عال).

(٦٣) عجز بيت من المتقارب، وصدره في الديوان: وما كان أدنى ولكنه ... سيكفي... وفي بعض المعجمات هو

الرّابِعُ: عالَ: افتَقَرَ(٦٤)، قالَ اللهُ تَعالَى: ﭽ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﭼ [التوبة: ٢٨].

الخامِسُ: عالَ: أَثقَلَ(٦٥)، قالَهُ ابنُ دُرَيدٍ، وَرُبَّما كانَ ذَلِكَ مَعنَى بَيتِ الخَنساءِ، وَكانَ بِهِ أَقعُدُ.

السّادِسُ: قامَ بِمَؤُونة العائِلِ(٦٦)، وَمِنهُ قَولُهُ عَلَيهِ السَّلامُ: "ابدأ بِمَن تَعُولُ"(٦٧).

السّابِعُ: عالَ: غَلَبَ، وَمِنهُ عِيلَ صَبرُهُ، أَي غَلَبَ(٦٨).

هَذِهِ مَعانِيهِ السَّبعةُ لَيسَ لَها ثامِنٌ، وَيُقالُ: أَعالَ الرَّجُلُ كَثُرَ عِيالُهُ(٦٩)، وَبِناءُ (عالَ) يَتَعَدَّى وَيَلزَمُ، وَيَدخُلُ بَعضُهُ عَلَى بَعضٍ، وَقَد بَيَّنّا تَفصِيلَ ذَلِكَ فِي (مُلجِئة المُتَفَقِّهِينَ")(٧٠).

هذا النص صرح فيه ابن العربي بالنقل من الملجئة، ولم يشأ اختصاره، وقد استوفى المعاني، وشققها، فلا مزيد على ذلك، وجملة مراده في المسألة الرد على قول الشافعي، وأن (عال) المجرد لا يفيد كثرة العيال، وإنما يفيده (أعال).

وقد انتصر للشافعي جماعة من العلماء، واستدلوا على صحة قوله بأقوال من سبقه من المفسرين(٧١)، وبأقوال جمع من اللغويين، كابن

الصدر، والعجز: وإن كان أصغرهم مولدا وفي العين: يكلفه القوم ما عالهم وإن كان...

انظر: ديوان الخنساء ٣٨، والعين٢/٢٤٨، وتهذيب اللغة٣/١٩٥، والمحكم ٢/٣٥٨، وتاج العروس ٣٠/٦٩ (عول).

(٦٤) انظر: جمهرة اللغة ١/٢٠ (ألل)، والأفعال للسرقسطي ١/٢٤٤.

(٦٥) في الصحاح ٥/١٧٧٧ عالني الأمر: غلبني وثقل علي.

(٦٦) انظر: الصحاح ٥/١٧٧٧ (عول).

(٦٧) رواه أحمد ٢/١٥٢ عن ابن عمر رضي الله عنهما.

(٦٨) انظر: الأفعال للسرقسطي ١/٢٤٥.

(٦٩) انظر: الأفعال للسرقسطي ١/٢٤٥.

(٧٠) أحكام القرآن ١/٣٣٥-٣٣٦.

(٧١) كزيد بن أسلم، وجابر بن زيد. انظر: المحرر الوجيز ٢/٨، والجامع لأحكام القرآن ٦/٤٠.

الأعرابي الذي حكى: عال يعول كثر عياله، والكسائي فيما حكاه عنه ثعلب(٧٢) قال: عال يعول وأعال يُعيل: كثر عياله، ونقل عن الدُّوري أنها لغة حمير، وأنشدوا:

وإنَّ المــوتَ يأخــذُ كــل شــيءٍ بــلا شــكٍّ وإن أمشــى وعــالا(٧٣)

أي كثرت ماشيته وعياله.

ويثبُت أيضًا ما أراد الشافعي رحمه الله من طريق المجاز، حيث إن كثرة العيال سبب للجور، وسبب للفقر، نقل البيهقي "أن الشافعي ذهب في ذلك إلى الأصل في العول؛ لأن العول بمعنى الميل إنما هو سبب وليس بمطلق... لأنه لا يقال للجدار عال... وإنما خص به موضع القَسم؛ لأن العول أصله قوت العيال، ومن العول يتسبب الميل، ومن القسم بين الضرائر... يكون الميل، فسمي الميل في هذا عولاً"(٧٤)، وقال الأزهري: "فالذي يقرب عندي في قول الشافعي: "لا يكثر من تعولون" أنه أراد بذلك أدنى ألا تعولوا عيالاً كثيرًا تعجزون عن القيام بكفايتهم"(٧٥). وهكذا يؤول المعنى إلى شيء واحد(٧٦).

المسألة الثالثة: دلالة (مُكلِّبين) في قوله تعالى: ﴿**وَما عَلَّمْتُم مِّنَ الجَوارِحِ مُكَلِّبِينَ**﴾ [المائدة: ٤].

---

(٧٢) انظر: الزاهر في غرائب ألفاظ الشافعي ٢٣٢، ورد الانتقاد على الشافعي للبيهقي ١١٩. وقال الواحدي: ((وليس قول من خطّأ الشافعي في هذا بشيءٍ، فقد روى لنا الفسوي أبو الحسين، عن حَمْد بن محمد الفقيه، عن أبي عمر محمد بن عبد الواحد، عن أحمد بن يحيى، عن سَلَمة، عن الفراء، عن الكسائي، أنه قال: ومن العرب الفُصَحاء من يقول: عال يعول، إذا كثر عياله. قال الكسائي: وهي لغة فصيحة سمعتُها من العرب)) التفسير البسيط ٣١٢/٦.

(٧٣) البيت من الوافر. انظر: الجامع لأحكام القرآن ٤١/٦، والبحر المحيط ١٦٥/٣، والدر المصون ٥٦٩/٣.

(٧٤) رد الانتقاد على ألفاظ الشافعي ١١٧.

(٧٥) الزاهر في غرائب ألفاظ الشافعي ٢٣٢.

(٧٦) انظر: الدر المصون ٥٧٠/٣.

قال ابن العربي: "أمَّا الفَهْدُ ونحوُهُ إذا عُلِّمَ فيَجُوزُ الاصطِيادُ بِهِ... وذلك لأنَّهُ كلبٌ في مُطْلَقِ اللغةِ، وقدْ بيَّنَّاهُ في مُلجِئةِ المُتَفَقِّهين"(٧٧).

نص اللغويون على أن الكلب كل سبع عقور(٧٨)، نقل الأزهري عن أبي عبيد: "يقال لكل جارح أو عاقر من السباع كلب عقور، مثل الأسد والفهد والنمر والذئب وما أشبهها"(٧٩)، وغلب على النابح(٨٠)، والتكليب هو تعليم الكلاب على الصيد(٨١)، ونصوا أيضًا على أنه قد يقع على الفهد وسباع الطير(٨٢).

واختلف المفسرون فيما يصاد به، فمنهم من خصه بالكلاب(٨٣)، ومنهم من وسعه ليشمل كل ما صاد من الطير والسباع، وهو اختيار الطبري(٨٤)، والجمهور، قال ابن كثير: "والمحكيُّ عن الجمهور أن صيد الطيور كصيد الكلاب؛ لأنها تَكْلبُ الصيد بمخالبها كما تكلبه الكلاب، فلا فرق، وهذا مذهب الأئمة الأربعة وغيرهم"(٨٥).

وقال الكيا الهراسي: "وقوله تعالى: (مُكلِّبين) مع قوله (مِنَ الجوارح) يتناول الكلب والفهد والصقر؛ لأن اسم الجوارح يقع على الجميع"(٨٦).

فهنا مأخذان لتوسيع الدلالة، أحدها: أنه شمل بقية السباع والطيور لأخذه من (الكَلَب) المصدر، وأصل مادة (الكلب) تعود إلى تعلق الشيء

---

(٧٧) أحكام القرآن ٣١/٢.

(٧٨) انظر: المخصص ٨٠/٨، واللسان ٧٢٢/١ (كلب).

(٧٩) انظر: تهذيب اللغة ٢١٨/١ (عقر).

(٨٠) انظر: القاموس المحيط ١٢٥/١(كلب)

(٨١) انظر: الصحاح ٢١٣/١ (كلب)، واللسان ٧٢٢/١ (كلب).

(٨٢) انظر: المخصص ٧٩/٨، واللسان ٧٢٢/١ (كلب).

(٨٣) روي عن الضحاك والسدي. انظر: جامع البيان ٩٠/٦، والجامع لأحكام القرآن ٣٠١/٧.

(٨٤) انظر: جامع البيان ٩١/٦.

(٨٥) انظر: تفسير ابن كثير ٢٤/٢.

(٨٦) أحكام القرآن للكيا الهراسي ٢٥/٣.

بالشيء في شدة وشدة جذب(٨٧)، ومنه الكُلاَّب الحديدة المعقوفة، وكلاليب البازي مخالبه(٨٨).

والتكليب التعليم، قال ابن جني معلقًا على قراءة (مُكْلِبين)(٨٩): "ينبغي أن يكون (مُكْلبين) من قولهم آسدت الكلب أي أغريته، وكذلك إكلاب الجوارح هو إغراؤها بالصيد، ليكون كالكَلْب الكَلِبِ، كَلِبَ وأكْلَبْتُهُ كضَرِيَ وأَضرَيتُهُ، وغَرِيَ وأَغريتُهُ"(٩٠).

الثاني: أنه شمل بقية السباع والطيور من لفظ الجوارح، والجرح والاجتراح الاكتساب(٩١)، والجوارح من الطير والسباع والكلاب ذوات الصيد(٩٢)؛ لأنها تجرح لأهلها أي تكسب لهم(٩٣)، قال الدَّمِيرِي: "الجارحة ما تعلم الاصطياد من كلب أو فهد أو باز أو نحو ذلك"(٩٤).

فأمَّا ما ذهب إليه ابن العربي من كون الفهد (كلبًا) في اللغة، فالظاهر أنه ليس على إطلاقه، وإنما يصح من وجهين:

الأول: الاتصاف بالكَلَب، إما بالطبع، كما قالوا: "يقال لكل جارح أو عاقر من السباع كلب عقور"، أو بالتكليب، وهو التعليم، كما قال ابن جني: "إكلاب الجوارح هو إغراؤها بالصيد، ليكون كالكَلْب الكَلِبِ"، وهنا تدخل جوارح الطيور.

الثاني: التغليب، قال الجاحظ تعليقًا على الآية: "فاشتق لكل صائد وجارح كاسب من باز وصقر وعقاب وفهد وشاهين وزرَّق... من اسم

---

(٨٧) انظر: مقاييس اللغة ١٣٣/٥.

(٨٨) انظر: اللسان ٧٢٥/١ (كلب).

(٨٩) هي قراءة ابن عباس وابن مسعود والحسن. انظر: مختصر شواذ القرآن لابن خالويه ٣٧، والبحر المحيط ٤٢٩/٣، وإتحاف فضلاء البشر ٥٣٠/١.

(٩٠) المحتسب ٢٠٨/١.

(٩١) انظر: الاشتقاق ٦٠.

(٩٢) انظر: العين ٧٨/٣ (جرح).

(٩٣) انظر: اللسان ٤٢٣/٢ (جرح).

(٩٤) حياة الحيوان ٢٦٤/١.

الكلب، وهذا يدل على أنه أعمُّها نفعًا، وأبعدُها صيتًا، وأنبَهُها ذكرًا"(٩٥)، وقال السمين: "قيل: اشتقاقه من لفظ الكلب لأنها هي التي يصاد بها غالبًا"(٩٦). والله أعلم.

المسألة الرابعة: دلالة (عند) في قوله تعالى: ﭽ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﭼ [الأنعام: ٥٩] ونحوه.

قال ابن العربي: "قَولُه تَعالَى: ﴿وَعِنْدَهُ﴾ اعْلَمُوا أَنَّا قَدْ بَيَّنَّا هَذِهِ الآيةَ فِي مُلْجِئَةِ المُتَفَقِّهِينَ إلَى مَعْرِفَةِ غَوَامِضِ النَّحوِيِّينَ بِمَا المَقْصُودُ مِنهُ هَاهُنَا أَنَّ (عِنْدَهُ) كَلِمةٌ يُعَبَّرُ بِها عَمَّا قَرُبَ مِنْك، وَتَحْقِيقُهُ أَنَّ دُنُوَّ الشَّيءِ مِنَ الشَّيءِ يُقَالُ فِيهِ قَرِيبٌ، وَنَأْيَهُ عَنهُ يُقالُ فِيهِ بَعِيدٌ، وَأَصْلُهُ المَكَانُ فِي المساحَةِ، تَقُولُ: زَيْدٌ قَرِيبٌ مِنْك، وَعَمْرٌو بَعِيدٌ عَنْك... وَإِذَا أَرَادُوا تَخْلِيصَ القُرْبِ بِغايةِ الدُّنُوِّ قَالُوا: زَيدٌ عِنْدَك، عَبَّرُوا بِهِ عَن نِهايةِ القُرْبِ، وَلِذَلِكَ لَمْ يُصَغِّرُوهُ، فَيَقُولُوا فِيهِ عُنَيْدَ.

وَقَدْ يُعَبَّرُ بِها أَيضًا عَمَّا فِي مِلكِ الإنسَانِ، فَيُقَالُ: عِنْدَهُ كَذَا وَكَذَا، أَيْ فِي مِلْكِهِ؛ لأَنَّ المِلْكَ يَخْتَصُّ بِالمَرْءِ اختِصاصَ الصِّفةِ بِالمَوصُوفِ، فَعَبَّرُوا بِأَقْرَبِ الوُجُوهِ إلَيهِ بِقَوْلِهِ: عِنْدَهُ، وَهُوَ المُرَادُ بِقَولِهِ فِي الحَدِيثِ: "نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ بَيْعِ مَا لَيْسَ عِنْدَك"، يَعنِي فِي مِلكِك، إذَا ثَبَتَ هَذَا... فَقَولُهُ تَعَالَى: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الغَيْبِ﴾ يَحْتَمِلُ أَنْ يُرِيدَ بِهِ قُرْبَهَا مِنْهُ قُرْبَ مَكانةٍ وَتَيْسِيرٍ، لَا قُرْبَ مكانٍ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُرِيدَ أَنَّها فِي مِلكِهِ يُظهِرُ مِنها ما يَشاءُ وَيُخْفِي ما يَشاءُ"(٩٧).

---

(٩٥) الحيوان ٢/١٨٧-١٨٨.

(٩٦) انظر: عمدة الحفاظ ٣/٤٨٥.

(٩٧) أحكام القرآن ٢/٢١٧.

أقر اللغويون لـ(عند) معنى أصلاً، وهو القرب والحضور(٩٨)، فتارة يستعمل للمكان، وتارة للاعتقاد، وتارة للمنزلة(٩٩)، وتدل أيضًا على الحضور الحسي، والمعنوي، نص عليه النحويون(١٠٠).

واختلف المفسرون تبعًا لاختلاف المتكلمين في دلالتها إذا أضيفت إلى الله عز وجل، إذ إن عامة المذاهب العقدية تنزه الله سبحانه عن الحيّز، والجهة، فينفون عنه أن يوصف أحد بقربه منه قرب مكان، قال ابن العربي: "وأما وصف الباري بقرب المسافة فمحال؛ لأنه ليس بجسم مؤلف، وأما وصفه بقرب العلم والمحبة فصحيح"(١٠١)، وعلى هذا نص كثير من المفسرين عند تعرضهم للآيات التي دل ظاهرها على القرب من الله عز وجل(١٠٢)، من ذلك قول الزجاج في قوله تعالى: چ ئۆ ئۈ ئۈ ئې ئې ئې ئى ئى چ [الأعراف: ٢٠٦]: "فإن قال قائل: الله جل ثناؤه في كل مكان... فمن أين قيل للملائكة: عند ربك؟ فتأويله أنه من قربٍ من رحمة الله ومن تفضله وإحسانه"(١٠٣)، وفي هذا يقول ابن العربي: "تقولُ: زيد قريب منك... ثم ينقل إلى المكانة المعقولة غير المحسوسة، فيقال: العلم منك قريب، وعليه يتأول ما يخبر به عن الباري سبحانه من ذلك، وبه يفسَّرُ قوله سبحانه: چ د ئا ئا ئه ئه ئو چ [البقرة: ١٨٦] بعشرينَ معنى جائزة على الله سبحانه، مما يصح أن يوصف بها، ويخبر عنه بمعناها"(١٠٤).

---

(٩٨) انظر: تهذيب اللغة ٢٢٣/٢ (عند)، والصحاح ٥١٣/٢ (عند)، ومقاييس اللغة ١٥٤/٤ (عند).

(٩٩) انظر: المفردات ٥٩٠، وعمدة الحفاظ ١٥٦/٣.

(١٠٠) انظر: شرح التسهيل ٢٣٤/٢، والتذييل والتكميل ٦٩/٨، ومغني اللبيب ٢٠٧.

(١٠١) الأمد الأقصى ٥٠/٢.

(١٠٢) انظر: التفسير البسيط ٥٧٥/٩، والمحرر الوجيز ٤٩٥/٢، وتفسير البغوي ١٨٨/٢، ومفاتيح الغيب ٤٥٥/٥.

(١٠٣) معاني القرآن وإعرابه ٣٩٨/٢.

(١٠٤) أحكام القرآن ٢١٧/٢.

وأثبت أهل السنة والجماعة صفات الله تعالى على ما يليق بجلاله وعظمته، من غير تحريف ولا تكييف ولا تمثيل ولا تعطيل(١٠٥)، ملتزمين بذلك ما عهد من لغة العرب من الدلالات الظاهرة لنصوص الصفات، ومن ذلك صفة القرب، التي عبر عنها في بعض المواضع بـ(عند)، فأجروها حسب ما تقتضيه الدلالة اللغوية، قال ابن تيمية: "الألفاظ التي يسميها النحاة ظروفًا يتنوع تعلقها بمعاني الأسماء والأفعال التي يسميها النحاة مظروفة، بحسب حقائق تلك المظروفات... إذا علم هذا فلفظ (عند) هي من الألفاظ التي يسميها النحاة ظرف مكان فتتنوع دلالتها بتنوع معنى الاسم أو الفعل الذي يسمونه مظروفًا... وإذا كان كذلك فهم يقولون ويستعملون ذلك في بعض الأعيان القائمة بنفسها كقولهم: فلان أو المال عند فلان، كما في مثل قوله تعالى: چ □ □ □ □ چ [الصافات: ٤٨] ومن هذا قوله تعالى:... ﴿إِنَّ الذينَ عندَ ربِّكَ لا يَستَكْبِرونَ عَن عِبادَتِهِ﴾... "(١٠٦).

وقال فيما ورد في الحديث: "ابغني عند المنكسرة قلوبهم"(١٠٧)، إنه ليس ظاهر الحديث أن الله نزل من فوق العرش وانتقل إلى مكان عند هؤلاء.. وعوَّل في دلالتها على القرينة الظاهرة المعلومة بالبديهة(١٠٨).

وعلى هذا فالبحث في دلالة (عند) بحث عقدي، وإلا فدلالاتها المتعددة على القرب والحضور الحسي والمعنوي ثابتة في اللغة، وليست اللغة سبب الخلاف فيها.

وقد أشار ابن العربي إلى مسألة في التصغير، وهي علة عدم تصغير (عند)، وذلك لأنه مستعمل للدلالة على نهاية القرب، فلا يحتاج حينئذ لتصغيره، وقد ذكر هذه العلة سيبويه والمبرد وابن سيده وابن يعيش(١٠٩).

---

(١٠٥) انظر: العقيدة الواسطية ٢، والعرش للذهبي ١٨٧/١، ٣٢٥.

(١٠٦) بيان تلبيس الجهمية ٢٥٣/٦-٢٥٧.

(١٠٧) انظر: الزهد للإمام أحمد ٧٥، وحلية الأولياء ٣٦٤/٢.

(١٠٨) انظر: بيان تلبيس الجهمية ٢٥١/٦.

(١٠٩) انظر: الكتاب ٤٨٠/٣، المقتضب ٢٧٢/٢، والمخصص ١١٠/١٤، وشرح المفصل ١٣٨/٥.

المسألة الخامسة: دلالة (أبدًا)، في قوله تعالى: ﭽ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﭼ [التوبة: ١٠٨].

قال ابن العربي: "قَوله تَعالَى (أَبَدًا): ظَرفُ زَمانٍ، وَظُرُوفُ الزَّمانِ عَلَى قِسمَينِ: ظَرفٌ مُقَدَّرٌ كاليَومِ واللَّيلَةِ، وَظَرفٌ مُبهَمٌ عَلَى لُغَتِهِم، وَمُطلَقٌ عَلَى لُغَتِنا، كالحِينِ والوَقتِ، والأَبَدُ مِن هَذا القِسمِ، وَكَذَلِكَ الدَّهرُ، وَقَد بَيَّنّاهُ فِي المُشكِلَينِ وَشَرحِ الصَّحِيحَينِ، وَمُلحِقَةِ المُتَفَقِّهِينَ، بَيدَ أَنّا نُشِيرُ فِيهِ هاهُنا إِلَى نُكتَةٍ مِن تِلكَ الجُمَلِ، وَهِيَ أَنَّ (أَبَدًا) وَإِن كانَ ظَرفًا مُبهَمًا لا عُمُومَ فِيهِ، وَلَكِنَّهُ إذا اتَّصَلَ بِالنَّهيِ أَفادَ العُمُومَ، لا مِن جِهَةِ مُقتَضاهُ، وَلَكِن مِن جِهَةِ النَّهيِ، فإِنَّهُ لَو قالَ: لا تَقُم فِيهِ، لَكَفَى فِي الِانكِفافِ المُطلَقِ، فإذا قالَ (أَبَدًا) فَكأَنَّهُ قالَ: لا تَقُم فِي وَقتٍ مِن الأَوقاتِ، وَلا فِي حِينٍ مِن الأَحيانِ، وَقَد فَهِمَ ذَلِكَ أَهلُ اللِّسانِ، وَقَضَى بِهِ فُقَهاءُ الإِسلامِ، فَقالُوا: لَو قالَ رَجُلٌ لِامراتِهِ: أَنتِ طالِقٌ أَبَدًا، طَلُقَت طَلَقَةً واحِدَةً"(١١٠).

عرض ابن العربي هنا لدلالة (أبدًا)، وأشار إلى ما يُبنى على تلك الدلالة من الحكم الفقهي، فأما معنى (أبدًا) فهو الزمان المستقبل، فهو نقيض (قط)(١١١)، كما أنه لا يتجزأ، بخلاف الزمان، فلا يقال: أبد كذا، كما يقال زمان كذا(١١٢)، وكما ذكر هنا، أنه زمان مبهم، كالحين والوقت، إلا أنهما لا يختصان بالمستقبل، ويتجزآن بخلافه.

قال الكَفَوي: "أبداً (منكرًا) يكون للتأكيد في الزمان الآتي نفيًا وإثباتًا، لا لدوامه واستمراره"(١١٣)، فقوله (لا لدوامه) نفي لدلالته بذاته على تنصيص العموم، ولذا فرع عليه ابن العربي قول الرجل لامرأته: أنت طالق أبدًا، لم تطلق إلا واحدة؛ لأن لفظ (الأبد) يحتمل لحظة واحدة ويحتمل الزمان كله، قال: "إذا قال لامرأته أنتِ طالق أبدًا، وقال: نويت

---

(١١٠) أحكام القرآن ٤٩٦/٢.

(١١١) انظر: إسفار الفصيح ٣٥٣/١.

(١١٢) انظر: المفردات ٥٩ (أبد).

(١١٣) الكليات ٣٢.

يومًا أو شهرًا، كانت له عليها الرجعة، ولو قال: طلقتها حياتَها لم يراجعها"(١١٤).

لكنَّ قوله (نفيًا) غير مسلم، فإنه إن سبق بنهي دل على تنصيص العموم، كما قرره ابن العربي، كما في هذه الآية، ولأجل هذا نصوا على أن لفظ الأبد يقبل النسخ، قال القَرافي: "ويجوز نسخ ما قيل فيه افعلوا أبدًا، خلافًا لقوم؛ لأن صيغة (أبدًا) بمنزلة العموم في الأزمان، والعموم قابل للتخصيص والنسخ"(١١٥).

واعترض بعضهم على هذا التقرير بقوله تعالى: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا﴾، في أهل الجنة، وفي أهل النار، فاستدلوا بـ(أبدًا) على دوام أهل الجنة في الجنة، ودوام أهل النار في النار، وأجاب القرافي عن ذلك بأن الجزم في الخلود لم يكن " بمجرد لفظ (أبدًا)، وإنما بتكرره تكرُّرًا أفاد القطع بسياقاته وقرائنه على ذلك"(١١٦).

المسألة السادسة: معنى (خِداج) في قوله صلى الله عليه وسلم: "مَنْ صَلَّى صَلاةً لَمْ يَقرَأْ فِيهَا بِأُمِّ القُرْآنِ فَهيَ خِدَاجٌ"(١١٧).

قال ابن العربي: "وَقَولُهُ: فَهِيَ خِداجٌ، يُقالُ: خَدَجَتِ النَّاقةُ وَأَخْدَجَت، قالَ الخَطَّابيُّ: يُقالُ: أَخدَجَتِ النَّاقةُ إذا أَلقَت وَلَدَها دَمًا، والاسمُ الخِداجُ، مَبنِيٌ مِنهُ(١١٨)، وَقالَ ابنُ دُرَيدٍ: خَدَجَتِ النَّاقةُ والشَّاةُ إذا أَلقَتْ وَلَدَها قَبلَ تمامِهِ، وَبِهِ سُمِّيَ الرَّجُلُ خَدِيجًا وَالمرأَةُ خَدِيجةً، والاسمُ الخِداجُ، وَمنُه حَديثُ: "كُلُّ صَلاةٍ لا يُقرَأُ فِيها بِأُمِّ القُرآنِ فَهِي خِداجٌ"، أَي مُقَصّرةٌ عَن بُلُوغِ قامَتِها، وَأَخدَجتِ الناقةُ وغيرُها إذا أَلْقَت وَلَدَها ناقِصَ الخَلْقِ، وإن كانَتَ أَيَّامُهُ تامَّةً، فالأَوَّلُ مِنهُ يُقالُ: ناقةٌ خادِجٌ، والوَلَدُ خَدِيجٌ، والثاني: ناقةٌ

---

(١١٤) أحكام القرآن ٩٨/٣.

(١١٥) شرح تنقيح الفصول ٣١٠، ورفع النقاب عن تنقيح الشهاب ٤٩٨/٤.

(١١٦) انظر: شرح تنقيح الفصول ٣١٠.

(١١٧) رواه مسلم ٢٩٦/١، وابن ماجه ٢٧٣/١.

(١١٨) في المطبوع: انتهى عنه، والتصويب من معالم السنن. انظر: معالم السنن ١٧٦/١.

مُخدِجٌ، وَالوَلَدُ مُخدَجٌ(١١٩)، وَفي الحَدِيثِ في ذِي الثُّدَيَّةِ(١٢٠) أَنَّهُ مُخدَجُ اليَدِ، أي: ناقِصُ خِلقَتِها(١٢١)، وَقَد حَقَّقْناها في كِتابِ مُلجِئةِ المُتَفَقِّهِينَ، وَالذِي يُحتاجُ إِلَيهِ في هَذا المَوضِعِ أَنها غَيرُ تامَّةٍ إذا كانَت ناقِصةً، فَنُقصانُ العِبادةِ مُبطِلٌ لَها"(١٢٢).

استوفى ابن العربي في هذا النص ما يتعلق بالحديث من معنى (الخِداج)، فهو يعود إلى النقص(١٢٣)، وبين الفرق بين خدج وأخدج، وقد ذكر اللغويون هذا الفرق، ممن نقل عنهم وغيرهم(١٢٤)، ونسب هذا التفريق للأصمعي(١٢٥).

وعلى التفريق تكون الهمزة للجعل، حيث جعلت الفاعل متصفًا بأصل الحدث، وهو النقص، ولذا أطلق على الناقص وإن تمت أيامه.

قال أبو حيان: "أَفْعَلَ للجعل على ما استقراه التصريفيون تنقسم إلى ثلاثة أقسام... الثاني: أن تجعله على صفة، كقوله: أَطْرَدتُهُ، فالهمزة فيه

---

(١١٩) انظر: غريب الحديث لأبي عبيد ٦٦/١، وغريب الحديث لابن قتيبة ٤٠٦/١، وتفسير غريب الموطأ ٢٢٠/١.

(١٢٠) الحديث عن علي بن أبي طالب، وعائشة رضي الله عنهما أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم قالَ: ((إِنَّ قَومًا يَمْرُقُونَ مِنَ الإِسلاَمِ كَما يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ، يَقْرَؤُونَ الْقُرْآنَ لاَ يُجاوِزُ تَرَاقِيَهُمْ، طُوبَى لِمَنْ قَتَلَهُمْ وَقَتَلُوهُ، عَلاَمَتُهُمْ رَجُلٌ مُخْدَجُ الْيَدِ)). انظر: مسند الإمام أحمد ١٥١/١، والمعجم الأوسط ٣١٤/٥، ومسند أبي يعلى ٢٩٦/١. واسم ذي الثدية حرقوص بن زهير السعدي، وقيل غير ذلك. انظر: تاريخ الطبري ٩١/٥، والإصابة ٣٣٥/١.

(١٢١) انظر: جمهرة اللغة ٦١/٢.

(١٢٢) عارضة الأحوذي ٤٧/٢.

(١٢٣) انظر: مقاييس اللغة ٢/ ١٦٤ (خدج).

(١٢٤) انظر: أدب الكاتب ١٥٨، ٣٥٦، وفعلت وأفعلت لأبي حاتم ١٠٠، وديوان الأدب ١٤٩/٢، ٢٨٦، والأفعال لابن القوطية ٣٢، وتهذيب اللغة ٤٥/٧، ومقاييس اللغة ١٦٤/٢ (خدج)، والأفعال للسرقسطي ٤٤٣/١، والنهاية في غريب الحديث ١٢/٢، واللسان ٢٤٨/٢ (خدج).

(١٢٥) انظر: غريب الحديث أبي عبيد ٦٦/١، والاشتقاق ١٦٣.

ليست للتعدية؛ لأن الفعل كان متعدِّيًا دونها، وإنما المعنى: جعلته طَرِيدًا"(١٢٦).

ويحتمل أيضًا أن تكون الهمزة للوجدان، فمعنى: أخدجت ولدَها، وجدته ناقصًا، كما قالوا: أحمدتُهُ أي: وجدته محمودًا، ومن شواهده قول عمرو بن معديكرب لبني الحارث بن كعب: "والله لقد سألناكم فما أبْخلناكم، وقاتلناكم فما أجبناكم، وهاجيناكم فما أفحمناكم"(١٢٧) أي ما وجدناكم بخلاء ولا جبناء ولا مفحمين(١٢٨). إلا أن المعنى الأول أقرب.

وذهب قوم أن فعل وأفعل بمعنى، قال الخليل: "خدجت الناقة فهي خادج، وأخدجت فهي مخدِج إذا ألقت ولدها وقد استبان(١٢٩) خلقه"(١٣٠)، فسوَّى بينهما، ونقل الأزهري عن أبي خيرة وثعلب: "خدجت المرأة ولدها وأخدجته بمعنى واحد"(١٣١)، وإلى ذلك ذهب الزجاج، حيث جعلهما بمعنى واحد، وهو أن تلقي ولدها غير تام(١٣٢).

والذي يظهر أن كونهما بمعنى واحد إنما كان ذلك لضرب من التغليب، حيث غلب الوصف بالنقص على النظر إلى تمام المدة؛ لأن الولادة قبل التمام الغالب فيها النقص.

المسألة السابعة: معنى (البين):

قال ابن العربي: "وَأَمَّا البَينُ فَهوَ لَفظٌ لم يَفهَمْهُ كَثيرٌ مِن أَهلِ العَرَبِيةِ حَتى قالوا: البَينُ الوَصلُ، فَسَمَّوهُ بِضِدِّهِ مِن غَيرِ سماعٍ مِنَ العَرَبِ، وَلا تحقِيقٍ لِلمَعنى، وَهُوَ لَفظٌ يَقتَضِي الافتِراقَ وَالقَطعَ والمُباعدةَ أَينما وَقَعَ، قالَ اللَّهُ تَعالى: ﭽ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭼ [الأنفال: ١]، أَي: حالةَ فِراقِكُم وَبُعدِكُم،

---

(١٢٦) البحر المحيط ٢/٧١.

(١٢٧) انظر: إصلاح المنطق ٢٥٠، وأدب الكاتب ٤٤٧.

(١٢٨) انظر: أمالي ابن الشجري ١/٢٦٦.

(١٢٩) كذا في المطبوع والتهذيب، وفي التعليق على الموطأ للوقشي نقلاً عن العين: ((قبل استبانة خلقه)) ١/١٢٦.

(١٣٠) العين ٤/١٥٧.

(١٣١) انظر: تهذيب اللغة ٧/٤٥.

(١٣٢) انظر: فعلت وأفعلت ٧٢.

وَقالَ: چ□ □ □چ[١٣٣] [الأنعام: ٩٤] أي: لَقَد تَقَطَّعَ تَباعُدُكُم بحَيثُ لا يَكُونُ فِيهِ اتِّصالٌ... وَفي هَذا البابِ كَلامٌ طَوِيلٌ، وَهُوَ في رِسالةِ المُلحِئةِ"[١٣٤].

نص اللغويون على أن البين من الأضداد، يأتي بمعنى الفراق، ويأتي بمعنى الوصل[١٣٥]، وأنشدوا على المعنى الثاني قول قيس بن ذريح:

لعمرُك لولا البين لانقطعَ الهوى ... ولولا الهوى ما حنَّ للبينِ آلِفُ[١٣٦]

وبقول الآخر:

لقد فرَّقَ الواشينَ بيني وبينُها ... فقرَّت بذاك الوصلِ عينِي وعينُها[١٣٧]

أي: فرق وصلي ووصلها الواشين[١٣٨].

وبهذا فسروا قوله تعالى: ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنُكُمْ﴾ في قراءة أكثر السبعة[١٣٩].

وذهب الفارسي إلى أن الأصل في (البين) معنى الافتراق، وما كان من معنى الوصل فإنه معنى مجازي علاقته الملابسة، وهو خاصٌّ في الظرف، دون مصدر الفعل (بان)[١٤٠].

---

(١٣٣) يشعر سياق الكلام أن (بين) مرفوعة، وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وحمزة وعاصم في رواية شعبة. انظر: السبعة ٢٦٣.

(١٣٤) عارضة الأحوذي ٣١٣/٩-٣١٤.

(١٣٥) انظر: الأضداد لقطرب ١٣٨، وللأصمعي ٥٢، ولابن السكيت ١٣٩، ولأبي حاتم ٢٠٤، ولأبي بكر الأنباري ٧٥، ولأبي الطيب اللغوي ٧٥، وتهذيب اللغة ٤٩٧/١٥ (بين)، والصحاح ٢٠٨٢/٥ (بين).

(١٣٦) البيت من الطويل في صلة ديوان قيس ١٠٩، والأضداد للأنباري ٧٦، ولأبي الطيب اللغوي ٧٥.

(١٣٧) البيت من الطويل، غير منسوب في الأضداد لابن الأنباري ٧٦، والتنبيه والإيضاح ٢٠٤/٥.

(١٣٨) انظر: الأضداد للأنباري ٧٦.

(١٣٩) انظر: معاني القرآن للفراء ٣٤٥/١، وجامع البيان ٢٧٩/٧، ومعاني القرآن وإعرابه ٤٠٠/٢، وإعراب القرآن للنحاس ٨٣/٢، والمفردات ١٥٦، وكشف المشكلات ٤١٧/١.

(١٤٠) انظر: الإغفال ٢٤٤/١.

واعترض ابن عطية على من جعل (البين) بمعنى الوصل، بأنه "لم يُروَ مسموعًا عن العرب، وإنما انتزع من الآية، والآية محتملة"(١٤١).

وما ذهب إليه مردود بما نقلوه من الشواهد غير الآية، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ، قال السمين: وهذا غير مرض من ابن عطية، فمن رووه أئمة يحتج بقولهم(١٤٢).

وعلى هذا فما زعمه ابن العربي من عدم الفهم ونفي السماع ليس بشيء أمام ما أثبته متقدمو اللغويين، وما ساقوه من الشواهد، والله أعلم.

المسألة الثامنة: معنى (ذات):

قال ابن العربي: "اعلمُوا أَنَّ الذَّاتَ في اللُّغةِ كَلِمةٌ تُستَعمَلُ صِفةً لِلمُؤَنَّثِ، وَأُختُها (التي)، كَما أَنَّ (ذُو) كَلِمةٌ تُستَعمَلُ صِفةً لِلمُذَكَّرِ، وَأَخُوهُ (الَّذِي)، إلاَّ أَنَّ الذَّاتَ لا تَأتي بمَعنى (التي)، وَ(ذُو) يَأتي بمَعنى (الَّذِي)، كَقَولِ الشَّاعِرِ:

وَبِئْرٍ ذُو حَفَرْتُ وَذُو طَوِيتُ(١٤٣)

وَمَعنى إضافَتِها التَّوَصُّلُ بها إلى وَصفِ المَوصُوفِ بما أُضِيفَ إلَيهِ، تَقُولُ: فُلانٌ ذُو عِلمٍ، فَتَصِفُهُ بِهِ كَما تَقُولُ: عَالِمٌ... وَكِلاهُما وَصفٌ، إلاَّ أَنَّ أَحَدَهُما أَطوَلُ عِبارةً مِنَ الثَّاني، وَالمَعنى فِيهِما واحِدٌ... وَيُضافُ تارةً إلى المعاني، وَتارةً إلى الأَعيانِ، وَعَلَيهِ جاءَ قَولُ اللهِ تَعالى: ﴿وَاللهُ عَلِيْمٌ بِذاتِ الصُّدُورِ﴾ [التغابن: ٤]، وَقَولُهُ: ﴿ذَاتَ اليَمِينِ وَذَاتَ الشِّمالِ﴾ [الكهف: ٢٨]، وَقَولُ النَّبي صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّم: "ذاتُ الدِّينِ عِندَ اللهِ"(١٤٤)، وَقولُ خُبَيبٍ:

---

(١٤١) المحرر الوجيز ٣٢٤/٢.

(١٤٢) انظر: الدر المصون ٥٤/٥.

(١٤٣) عجز بيت من الوافر، لسنان الفحل الطائي، وصدره: فإن الماء ماءُ أبي وجدّي. انظر: الأزهية ٣٠٥، وشرح الحماسة للمرزوقي ٥٩١/١، وأمالي ابن الشجري ٥٥/٣.

(١٤٤) الحديث في الترمذي: ((... إن ذات الدين عند الله الحنيفية المسلمة لا اليهودية ولا النصرانية...)) سنن الترمذي ٦٥٥/٥، ٧١١.

وَذَلِكَ في ذَاتِ الإلَهِ(١٤٥)...

وَقولُ النَّابِغةِ:

مجَلَّتُهُم ذاتُ الإلهِ وَدِينُهُم(١٤٦)

والمعنى في قَولِ خُبَيبٍ: وَذَلِكَ في الخَصلةِ المُختَصَّة بِالإلهِ، وَهِيَ طاعَتُهُ، وَالمعنيُّ بِالذَّاتِ في قَولِ النَّابغةِ، إن رَوَينا (مجَلَّتهم) بالحاءِ المُهمَلة: المنزِلُ المُختَصُّ بِالإلهِ، وَهُوَ بَيتُ المَقدِسِ وَأَرضُ الأُردُنِّ، وَإن رَوَينا (مجَلتهم) بِالجيم، فَيعني بِهِ كِتابَهُم المُنزَّلَ مِن عِندِ اللهِ المُختَصّ بِهِ، وَهِيَ الحِكَمُ والمَواعِظُ الزَّاجِرةُ عَنِ الفَواحِشِ وَالمُنكَراتِ.

وَكمَا يُضافُ إِلى النَّكِراتِ، فَيُقالُ: فُلانٌ ذُو عِلمٍ، فَقَد يُضافُ إِلى المَعارِفِ فَيُقالُ: ذُو زَيدٍ، وَالمعنيُّ بِهِ الشَّخصُ المُختَصُّ بهذا الاسمِ، وَهَذِهِ جملةٌ كافِيةٌ مِنَ المُقدِّماتِ، وَقَد بَسَطْنا القَولَ فِيها في كِتابِ مُلجِئةِ المُتَفَقِّهِينَ"(١٤٧).

وقال في العارضة: "القَولُ في (ذات) قَد بَيَّنَّاهُ في الأَمَدِ الأَقصَى، وَنُكتَتُهُ: أَنَّ (ذات) تَأنِيثُ (ذُو")(١٤٨).

ذهب ابن العربي في هذا النص إلى أن لـ(ذات) معنى واحد فقط، وهو معنى صاحبة، فهي مؤنث (ذو)، ونفي مجيئها موصولة، وأوَّل جميع استعمالاتها إلى مؤنث (ذو).

فأما نفي (ذات) الموصولة الطائية فهو مردود بما سمع عن العرب نقله الفراء: "بالفضلِ ذُو فضَّلكُم الله بُهْ، والكرامةِ ذاتُ فضَّلَكمُ الله بَهْ"(١٤٩).

---

(١٤٥) جزء بيت من الطويل، وتمامه: وإن يشأ ** يُبارك على أوصال شِلوٍ ممزَّعِ
وهو لخبيب في تهذيب اللغة ١٦١/٢ (مزع)

(١٤٦) صدر بيت من الطويل، وعجزه: قويمٌ فما يرجون غيرَ العواقبِ
وهو للنابغة في ديوانه: ٤٧، والاشتقاق ٣١٤.

(١٤٧) الأمد الأقصى ٢٧٣/١-٢٧٤.

(١٤٨) عارضة الأحوذي ٢٦٤/١٣.

(١٤٩) انظر: تهذيب اللغة ٤٤/١٥، والأزهية ٣٠٣، وأمالي ابن الشجري ٥٤/٣.

نعم، استعمال (ذو) للمذكر والمؤنث أشهر من استعمال (ذات) للمؤنث، كما ذكر ابن مالك وبعض شراح ألفيته(١٥٠)، خلافًا لابن عصفور الذي أوَّل ما وردت فيه (ذو) للمؤنث، وأوجب استعمال (ذات) في هذه اللغة(١٥١).

وأما كون (ذات) لا تأتي إلا بمعنى صاحبة، فأمر مختلف فيه، فإنه وإن كان هو الأصل، إلا أنه يتفرع عليه معانٍ أخرى اكتسبتها من سياقاتها، ومما أضيفت إليه، قال ابن فارس: "وأما (ذات) فيكون في المؤنث كـ(ذا)، وتكون لها معانٍ أخر: تكون كناية عن ساعة من يوم أو ليلة... كقولك: ذات يوم وذات عشية، وتكون كناية عن الحال... ومن هذا قوله جل ثناؤه: ﴿وَأَصْلِحُوا ذاتَ بَيْنِكُم﴾ [الأنفال: ١] أي الحال بينكم... وتكون للبنية، تقول: هو في ذاته صالحٌ، أي في بنيته وخِلقتِهِ، وتكون للإرادة والنية، كقوله جل ثناؤه: ﴿واللهُ عَلِيمٌ بِذاتِ الصُّدُورِ﴾ [آل عمران: ١٥٤] أراد السرائر، ومنه فيما ذكروا قوله: محلتُهم ذات الإله.... فقوله: ذات الإله، أي: إرادتهم الله تبارك اسمه"(١٥٢).

ومن ذلك أن ذات الشيء نفسه وحقيقته، ففي قوله تعالى: ﴿وَأَصْلِحُوا ذاتَ بَيْنِكُم﴾ قال الزجاج: "معنى (ذات بينكم) حقيقة وصلكم"(١٥٣)، وقال ابن عطية: "و(ذات) في هذا الموضع يُراد بها نفس الشيء وحقيقته"(١٥٤). وفي قوله تعالى: ﴿عَلِيمٌ بِذاتِ الصُّدُورِ﴾ قال الواحدي: "(ذاتُ الصدور)، تحتمل معنيين: أحدهما: أن (ذات الصدور) هي: الصدور؛ لأن ذاتَ الشيء نَفْسُهُ... قال الشاعر:

نَطُوفُ بِذَاتِ البيتِ والخَيْرُ ظاهِرُ(١٥٥)

---

(١٥٠) انظر: منهج السالك ١/١٢٣، والتذييل والتكميل ٣/٤٠، والمقاصد الشافية ١/٤٥٢ وما بعدها.

(١٥١) انظر: شرح جمل الزجاجي ١/١٧٧.

(١٥٢) الصاحبي ٢٢٦ وما بعدها.

(١٥٣) معاني القرآن وإعرابه ٢/٤٠٠.

(١٥٤) المحرر الوجيز ٢/٥٠٠.

(١٥٥) عجز بيت من الطويل، لعمرو بن الحارث بن مضاض، وصدره: فنحن ولاة البيت من آل نابتٍ
انظر: الأغاني ١٥/١٧.

أي: البيت نفسه، وفيه معنى التأكيد... والثاني: أنَّ (ذاتَ الصدور): الأشياء التي في الصدور، وهي الأسرار والضمائر، وهي ذات الصدور؛ لأنها فيها، تَحُلُّها وتصاحبها، وصاحب الشيء: ذُوهُ، وصاحبته: ذاته"(١٥٦).

وبوَّب البخاري: باب ما يُذكر في الذات والنعوت وأسامي الله عز وجل(١٥٧).

وذهبت طائفة إلى إنكار هذا المعنى، منهم الراغب الأصفهاني، قال: "وقد استعار أصحاب المعاني الذات فجعلوها عبارة عن عين الشيء... وأجروها مجرى النفس والخاصة... وليس ذلك من كلام العرب"(١٥٨)، ومنهم ابن برهان، قال: "وقول المتكلمين (الذات) جهل منهم، ولا يصح إطلاق هذا في أسماء الله تعالى؛ لأن أسماء الله تعالى لا يصح فيها إلحاق تاء التأنيث... وذات بمعنى (صاحبة) التاء للتأنيث"(١٥٩).

ومنهم السهيلي، تلميذ ابن العربي، قال: "وأما الذات فقد استهوى أكثر الناس، ولا سيما المتكلمين، القول فيها إنها في معنى النفس والحقيقة... وليست هذه اللفظة إذا استقريتها في اللغة والشريعة كما زعموا... "(١٦٠) ثم نقل معنى كلام ابن العربي هنا.

ونقل ابن قيم الجوزية كلام السهيلي واستحسنه، ثم عقب عليه بأن جعل الذات بمعنى النفس أمر اصطلاحي لا لغوي، وفسر نحو (في ذات الله) بمعنى في جنب الله، قال: "... ألا ترى أنه لا يحسن أن يقال ههنا: فرطت في نفس الله وحقيقته، ويحسن أن يقال: فرَّطَ في ذات الله كما يقال فعل كذا في ذات الله وقتل في ذات الله..."(١٦١).

---

(١٥٦) التفسير البسيط ٦/١٠٠.

(١٥٧) انظر: صحيح البخاري ٨/١٧٠.

(١٥٨) المفردات ٣٣٣ (ذو).

(١٥٩) شرح اللمع ١/٢٣.

(١٦٠) نتائج الفكر ٢٩٥ وما بعدها.

(١٦١) بدائع الفوائد ٢/٢٤٦.

والذي يظهر أن استعمال (الذات) بمعنى نفس الشيء وحقيقته صحيح، وهو تطور دلالي للمعنى الأول، فكأنهم جعلوا النفس صاحبة المسمى، ثم انتقلت الدلالة إليها، فإذا قلت: هذا لذات زيد، فكأنك قلت: هذا لصاحبة زيد، وصاحبة زيد الملازمة له هي نفسه، ثم صارت مرادفة للنفس.

ومما يدل لذلك أيضًا أن (ذات) تقحم كثيرًا قبل الليلة واليوم والمرة، فيقال: ذات ليلة وذات يوم، ولا يمكن أن تؤول هذه إلى معنى صاحبة، لكن كونها مرادفة للنفس يسوغ في هذا الموضع، ولذا يقال: نفس اليوم، ونفس الأمر.

ويدل لذلك أيضًا هذه الشواهد التي تحتاج إلى التأويل والتكلف لنقلها إلى معنى (صاحبة)، وأصرحها ما نقله الواحدي: نطوف بذات البيت.. وإن كانت روايات البيت عند غير الواحدي لا شاهد فيها(١٦٢).

وأنشد ابن فارس:

فَنِعمَ ابنُ عمِّ القومِ في ذاتِ مالِهِ ... إذا كان بعضُ القومِ في مالِهِ فُ

أي في نفس ماله(١٦٣). والله أعلم.

المبحث الثاني: المسائل التصريفية

المسألة الأولى: (المحيض) أمصدر أم مشتق؟ في قوله تعالى: چ ٹ ٹ ٹ ڤ ڤ ڤ ڤ ٹ ٹ چ [البقرة: ٢٢٢].

قال ابن العربي: "المَحِيضُ (مَفْعِلٌ) مِنْ (حَاضَ)، فَعَنْ أَيِّ شَيْءٍ يكَونُ؟ عِبَارةٌ عَنِ الزَّمَانِ أَمْ عَن المَكَانِ أَم عَن المَصدَرِ حَقِيقَةً أَمْ مَجَازًا؟

وَقَدْ قِيلَ: إنَّهُ عِبَارَةٌ عَن زَمَانِ الحَيضِ وَعَن مَكَانِهِ، وَعَنِ الحَيْضِ نَفسِهِ.

---

(١٦٢) انظر: الأغاني ١٧/١٥، وتاريخ الطبري ٥٢٣/١، والمنتظم ٣٢١/٢، والبداية والنهاية ١٨٢/٣، ونهاية الأرب ١٩/١٦.

(١٦٣) انظر: فتح الباري ٣٩٤/١٣، والمصباح المنير ٨١.

وَتَحْقِيقُهُ عِنْدَ مَشْيَخَةِ الصَّنْعَةِ قَالُوا: إنَّ الِاسمَ المَبنِيَّ مِن (فَعَلَ- يَفْعِلُ) لِلمَوضِعِ (مَفْعِلٌ) بِكَسرِ العَيْنِ، كَالمَبِيتِ وَالمَقِيلِ، وَالِاسمُ المَبْنِيُّ مِنهُ عَلَى (مَفْعَلٍ) بِفَتحِ العَيْنِ يُعَبَّرُ بِهِ عَنِ المَصْدَرِ، كَالمَضْرَبِ، تَقُولُ: إنَّ فِي أَلْفِ دِرْهَمٍ لَمَضْرَبًا، أَيْ ضَرْبًا، وَمِنْهُ قَوْله تَعَالَى: چ ج چ چ چ [النبأ: ١١]أَيْ عَيْشًا.

وَقَدْ يَأْتِي المَفعِلُ بِكَسْرِ العَيْنِ لِلزَّمَانِ، كَقَوْلِنَا: مَضْرِبُ النَّاقَةِ، أَيْ زَمَانُ ضِرَابِهَا، وَقَدْ يُبْنَى المَصْدَرُ أَيضًا عَلَيهِ، إلَّا أَنَّ الأَصلَ مَا تَقَدَّمَ.

وَذَلِكَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: چ ے ۓ ۓ چ [المائدة: ٤٨] أَيْ رُجُوعُكُمْ، وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ المَحِيضِ﴾ أَيْ عَن الحَيضِ.

وَإِذَا عَلِمْت هَذَا مِن قَوْلِهِم، فَالصَّحِيحُ عِنْدِي أَنَّ كُلَّ فِعلٍ لَا بُدَّ لِكُلِّ مُتَعَلِّقٍ مِن مُتَعَلِّقَاتِهِ مِن بِناءٍ يَخْتَصُّ بِهِ، قَصْدًا لِلتَّمْيِيزِ بَينَ المَعَانِي بِالأَلفَاظِ المُختَصَّةِ بِهَا، وَهِيَ سَبعَةٌ: الفَاعِلُ، وَالمَفعُولُ، وَالزَّمَانُ، وَالمَكَانُ، وَأَحوَالُ الفِعلِ الثَّلَاثَةُ مِن ماضٍ، وَمُستَقبَلٍ، وَحالٍ، وَيَتَدَاخَلَانِ، ثُمَّ يَتَفَرَّعُ إلَى عَشَرَةٍ، وَإِلَى أَكثَرَ مِنهَا بِحَسَبِ تَزَايُدِ المُتَعَلِّقَاتِ.

وَكُلُّ وَاحِدٍ مِن هَذِهِ الأَبنِيَةِ يَتَمَيَّزُ بِخصِيصَتِهِ اللَّفظِيَّةِ عَن غَيرِهِ تُمَيِّزُهُ بِمَعْنَاهُ، وَقَد يَتَمَيَّزُ بِبِنَائِهِ فِي حَرَكَاتِهِ وَتَرَدُّداتِهِ المُتَّصِلةِ وَتَرَدُّدَاتِهِ الْمُنْفَصِلةِ، كَقَولِك: مَعَهُ، وَلَهُ، وَبِهِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ.

فَإِذَا وَضَعَ الْعَرَبِيُّ أَحَدَهُمَا مَوضِعَ الآخَرِ جَازَ، وَهَذَا عَلَى جِهَةِ الِاستِعَارةِ، وَهَذَا بَيِّنٌ لِلمُنصِفِ، اسْتَقْصَيْنَاهُ مِن كِتَابِ مُلْجِئَةِ المُتَفَقِّهِينَ إلَى مَعرِفَةِ غَوَامِضِ النَّحْوِيِّينَ، فَإِذا ثَبَتَ هَذا وَقُلْت مَعنَى قَولِهِ تَعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ المَحِيضِ﴾ زَمَانُ الحيْضِ صَحَّ، وَيَكُونُ حِينَئِذٍ مَجَازًا، عَلَى تَقدِيرِ مَحْذُوفٍ دَلَّ عَلَيهِ السَّبَبُ الَّذِي كانَ السُّؤالُ بِسَبَبِهِ، تَقْدِيرُهُ: وَيَسْأَلُونَك عَنِ الوَطْءِ فِي زَمانِ الحَيْضِ.

وَإِنْ قُلتَ: إنَّ مَعْنَاهُ مَوضِعُ الحَيْضِ كَانَ مَجازًا فِي مَجازٍ، عَلَى تَقدِيرِ مَحْذُوفَيْنِ، تَقْدِيرُهُ: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ المَحِيضِ﴾ أَيْ: عَنِ الوَطْءِ فِي مَوْضِعِ الحَيْضِ حَالَةَ الحَيْضِ؛ لِأَنَّ أَصْلَ اسْمِ المَوضِعِ يَبْقَى عَلَيْهِ وَإِنْ زالَ الَّذِي لِأَجْلِهِ سُمِّيَ بِهِ، فَلَا بُدَّ مِنْ تَقْدِيرِ تَحْقِيقٍ فِي هَذَا الِاحْتِمالِ، لِظُهُورِ المَجَازِ فِيهِ.

وَإِنْ قُلْتَ مَعْنَاهُ: وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الحَيْضِ، كانَ مَجازًا عَلَى تَقْدِيرِ مَحْذُوفٍ وَاحِدٍ، تَقْدِيرُهُ: وَيَسْأَلُونَك عَنْ مَنْعِ الحَيْضِ، وَهَذا كُلُّهُ مُتَصَوَّرٌ مُتَقَرِّرٌ"(١٦٤).

أشار ابن العربي هنا إلى قواعد صياغة المصدر واسم المكان والزمان، وإلى الخلاف في (المحيض)، وإلى أثر ذلك الخلاف في المعنى إجمالاً، ولم يصرح بالأثر الفقهي وراء ذلك الخلاف.

فأما صياغة اسم المصدر الميمي من الثلاثي، فالأصل أن يصاغ على (المفعَل) مطلقًا، ما لم يكن مثالاً واويًا(١٦٥)، وقد يصاغ على (المفعِل) كما قالوا: المقيل والمعيش.

أما اسم الزمان والمكان فإن كان المضارع مضموم العين أو مفتوحها صيغا على (المفعَل)، وإن كان مكسورها فعلى (المفعِل)، وإن كان مثالاً صيغ على (المفعِل) مطلقًا، وإن كان منقوصًا صيغ على (المفعَل) مطلقًا(١٦٦)، قال سيبويه: "أما ما كان من فَعَل يفعِل فإن موضع الفعل مفعِل... فإذا أردت المصدر بنيته على مَفْعَل... وقد يجيءُ المفعِل يُراد به الحين... وربما بنوا المعجِز على المفْعِل كما بنوا المكان عليه، إلا أن تفسير الباب وجملته على القياس... " ثم ذكر عددًا من الأمثلة، جاء فيها المصدر على (المفعِل)، منها المرجع والمحيض والمعجِز والمعصية والمقيل(١٦٧)، وقال الفارسي معلقًا على خروجه عن القياس: "هذا في بابه مثل (اسْتَحْوَذَ) في بابه، شاذٌّ عن القياس، وإن اطّرد في الاستعمال، ومثل ذا لا يجوز أن يطلق عليه أنه شاذ حتى يُقَيَّد فيقال: عن وضع النحاة، والقياس الذي وضعوه... فكذلك سبيل (استحوذ والمحيض) وما أشبه ذلك، لا يقاس عليه، ولا يقال: شاذ"(١٦٨).

---

(١٦٤) أحكام القرآن ١/١٧٨-١٧٩.

(١٦٥) انظر: أدب الكاتب ٥٥٤.

(١٦٦) انظر: شرح الشافية للخضر اليزدي ١/٢٨٩.

(١٦٧) انظر: الكتاب ٤/٨٧-٨٩.

(١٦٨) التعليقة ٤/١٤٧-١٤٨.

وقد اختلف المفسرون في المحيض من حيث تحديد نوعه، أمصدر أم مشتق، وما نوع هذا المشتق، أسم زمان، أم اسم مكان، فذهبت طائفة إلى أنه مصدر(١٦٩)، ونص على ذلك سيبويه وابن قتيبة والمبرد وابن السراج وغيرهم كثير(١٧٠)، فيكون جاء على خلاف الأكثر في مثله، حيث كان الأصل أن يصاغ (محاضًا) من الحيض؛ لأنه من باب (فَعَل – يفعِل)، وليس هذ بمشكل، فقد كثر الخروج عن هذا الأصل.

وينبني على ذلك أن اعتزال النساء لا بد أن يكون عامًّا، فيشكل عليه الآثار التي تبيح المباشرة فيما دون الفرج(١٧١)، فيحتاج إلى التأويل في الآية.

وذهبت طائفة أنه اسم مكان، قالوا هو موضع الحيض(١٧٢)، وهو مروي عن الإمام أحمد(١٧٣)، قال المرداوي: "المحيض: موضع الحيض على الصحيح، وعليه الجمهور، وقطع به أكثرهم، وقيل: زَمنُه... وقال قوم: المحيض الحيض فهو مصدر"(١٧٤)، فيزول إشكال الآثار، ويتسق معها، قال الرازي: "... أمَّا إذا حملنا المحيض على موضع الحيض كان معنى الآية: فاعتزلوا النساء في موضع الحيض، ويكون المعنى: فاعتزلوا موضع الحيض من النساء، وعلى هذا التقدير لا يتطرق إلى الآية نسخ ولا تخصيص"(١٧٥).

---

(١٦٩) انظر: جامع البيان ٣٨٠/٢، ومعاني القرآن وإعرابه ٢٩٦/١، وإعراب القرآن للنحاس ٣١٠/١، والكشاف ٣٦١/١، والمحرر الوجيز ٢٩٨/١.

(١٧٠) انظر: الكتاب ٨٨/٤، وأدب الكاتب ٥٥٢-٥٥٣، والمقتضب ١٢٣/٢، والأصول ١٤١/٣.

(١٧١) انظر: صحيح البخاري ١١٥/١، وشرح السنة للبغوي ١٣٠/٢.

(١٧٢) انظر: التفسير البسيط ١٧٢/٤، وزاد المسير ٢٤٨/١، التفسير الكبير ٤١٥/٢، والتبيان ١٧٨/١، والدر المصون ٤٢٠/٢.

(١٧٣) انظر: زاد المسير ٢٤٨/١.

(١٧٤) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف ٢٤٨/١.

(١٧٥) التفسير الكبير ٤١٥/٢.

ولكن يشكل عليه الإخبار عنه بالأذى، فليس الموضع بالأذى، فيقدرون مضافًا محذوفًا، أي ذو أذى(١٧٦).

وبناء على هذا فلا مفاضلة بين الأقوال، حيث يحتاج كل منها إلى تأويل.

ويمكن أن يكون الأول مصدرًا، والثاني مكانًا، وبذا يزول الإشكال والحاجة إلى التقدير(١٧٧).

وما ذهب إليه ابن العربي في هذا سديد، حيث أجاز الكل، فلا تفاضل في المعنى بين هذه الأقوال.

المسألة الثانية: في دلالة (مرَّة).

قال ابن العربي: في قوله تعالى: ﭽ ﮥ ﮦ ﭼ [البقرة: ٢٢٩]: "تَحْقِيق القَولِ فِي قَولِهِ: (مَرَّةٌ): وَهِيَ عِبارةٌ فِي اللُّغَةِ عَنِ الفَعْلَةِ الواحِدةِ فِي الأَصلِ، لَكِنْ غَلَبَ عَلَيها الاِستِعمالُ فَصَارَتْ ظَرْفًا، وَقَدْ بَيَّنَّا ذَلِكَ فِي كِتابِ مُلْجِئَةِ المُتَفَقِّهِينَ إِلَى مَعْرِفَةِ غَوَامِضِ النَّحْوِيِّينَ"(١٧٨).

المرَّةُ اسم المرة من مرَّ يمُرُّ مرًّا ومُرورًا، بمعنى اجتاز وذهب(١٧٩)، ثم غلب استعمالها للجزء من الزمان(١٨٠)، واستعمل المصدر لهذا المعنى في قول ذي الرمة:

لا بل هُو الشوقُ من دارٍ تَخَوَّنَها مرًّا سحابٌ ومرًّا بارحٌ تَرِبُ(١٨١)

أراد مرة كذا ومرة كذا(١٨٢).

وجعلها سيبويه ظرفًا غير متصرف، قال: "... ومثل ذلك: سِيرَ عليه ذاتَ مرة(١٨٣)، نصبٌ، لا يجوز إلا هذا، ألا ترى أنك لا تقول: إنَّ

---

(١٧٦) انظر: التفسير الكبير ٤١٥/٢، البحر المحيط ١٦٧/٢.

(١٧٧) انظر: التفسير الكبير ٤١٥/٢، والدر المصون ٤٢٠/٢.

(١٧٨) أحكام القرآن ٢١١/١.

(١٧٩) انظر: الصحاح ٨١٤/٢ (مرر)، واللسان ١٦٦/٥ (مرر).

(١٨٠) انظر: المفردات ٧٦٤.

(١٨١) البيت من البسيط في ديوانه ١٩/١، وجمهرة اللغة ٨٨/١، واللسان ١٦٦/٥ (مرر).

(١٨٢) انظر: ديوان ذي الرمة بشرح أبي نصر الباهلي ٢١/١، والصحاح ٨١٤/٢ (مرر).

ذاتَ مرة كان موعدهم، ولا تقول: إنما لك ذاتُ مرة، كما تقول: إنما لك يومٌ"(١٨٤)، وإنما كانت ظرفًا غير متصرف؛ لأنها استعملت ظرفًا وهي ليست من أسماء الزمان ولا من ساعاته، فيقال: ضربته مرةً أو مرتين، يراد به: ضربة أو ضربتين، فلما استعمل للزمان ما ليس من أسمائه ضعف فلم يتصرف(١٨٥).

فهي إذن تستعمل مصدرًا على أصل وضعها، وتستعمل ظرفًا، فمن الأول: ضربته مرةً، أي ضربة واحدة، وقوله تعالى: چ چ ڇ ڇ ڇ چ [العنكبوت: ٥٤](١٨٦) فهي نابت هنا عن المصدر، إذ إن دلالة المجاوزة أو الذهاب شملت الأفعال كلها، فكل فعل يصدق عليه المرة الواحدة من معنى المرور، قال ابن جني: "وعليه قولنا: كان عندنا ذات مرة... أي الدفعة المسماة مرة"(١٨٧).

ومن هذه الاستعمال الآية الكريمة: ﴿الطَّلاقُ مَرَّتانِ﴾ أي تطليقتان، فلا يختص كونها بمعنى المصدر وجوب النصب في كل حال.

ومن الثاني قوله تعالى: چ ئۇ ئۆ ئۆ ئۈ ئۈ ئې ئې چ [الأنعام: ٩٤]، فلا يجوز أن تكون مصدرًا، فيكون التقدير: كما خلقناكم أول خلق؛ لأنه يستدعي خلقًا ثانيًا، فوجب كونها ظرفًا، أي أوَّل زمان(١٨٨).

المسألة الثالثة: اشتقاق (شعائر)، في قوله تعالى: چ ۀ ہ ہ ۂ ۂ ھ ھ ھ ھ ے ے ۓ ۓ چ [المائدة: ٢].

قال ابن العربي: "شَعَائِرَ: وَزنُهَا فَعائِلُ، واحِدَتُهَا شَعِيرَةٌ... وقالَ عُلَماءُ النَّحوِيِّينَ: هُوَ مِن أَشْعَرَ: أَيْ: أَعْلَمَ، وَهذا فِيهِ نَظَرٌ؛ فَإِنَّ فَعِيلًا

(١٨٣) إضافة (ذات) إليها غير مؤثرة؛ لأنها من إضافة الشيء إلى نفسه.

(١٨٤) الكتاب ٢٢٥/١.

(١٨٥) انظر: شرح الكتاب للسيرافي ٢٠٤/٤، والنكت ٣١٩/١، وشرح المفصل ٤٢/٢.

(١٨٦) انظر: الدر المصون ٦٨٥/٨.

(١٨٧) الخصائص ٣٢/٣.

(١٨٨) انظر: البحر المحيط ١٨٢/٤.

بِمَعنَى مَفعُولٍ يَكُونُ[١٨٩] مِن (فَعَلَ) لَا مِن (أَفْعَلَ)، وَلَكِنَّهُ جَرى عَلى غَيْرِ فِعْلِهِ، كَمَصْدَرٍ جَرى عَلَى غَيْرِ فِعْلِهِ، وَقَد بَيَّنَّاهُ فِي رِسالةِ المُلجِئَةِ"[١٩٠].

الشعيرة هي العلامة، على هذا اللغويون والمفسرون عامة، وأصل اشتقاقها من الشعور، وهو العِلم[١٩١]، وهي فعِيلة بمعنى مُفْعَلة[١٩٢].

وقال الزجاج: "الشعائر واحدتها شعيرة، ومعناه ما أُشعر، أي أُعلم ليهدى إلى بيت الله الحرام"[١٩٣].

ويجيء (فَعِيل) بمعنى (مفعول) إذا كان الفعل ثلاثيًّا، كما يجيء بمعنى (مُفعِل) و(مُفْعَل)، ولكنه مخالف للأكثر، ولذا ذهب الزمخشري إلى أن في (عذاب أليم) مجازًا عقليًّا، قال: "يُقال: أَلِمَ فهو أَلِيمٌ، كَوجع فهو وجيع، ووصف العذاب به نحو قوله:

تحِيَّةُ بَيْنِهِمْ ضَرْبٌ وَجِيعُ[١٩٤]

وهذا على طريقة قولهم: جدَّ جِدُّهُ، والأَلَمُ في الحقيقة للمؤلَمِ كما أنَّ الجِدَّ للجادِّ"[١٩٥].

والذي عليه الجمهور أن (فعيلاً) يأتي بمعنى (مُفعِل)[١٩٦] و(مُفعَل)، وعلى ذلك عدد من الشواهد، منها قول عمرو بن معديكرب:

أمِن ريحانةَ الدَّاعِي السَّمِيعُ يُؤرِّقُني وأصحابي هُجُوعُ[١٩٧]

---

(١٨٩) في المطبوع: بأن يكون، ولعل الصواب ما أثبت.

(١٩٠) أحكام القرآن ١٧/٢.

(١٩١) انظر: جامع البيان ٥٥/٦، وعمدة الحفاظ ٣١٤/٢.

(١٩٢) انظر: التفسير البسيط ٢٢٢/٧، والكشف والبيان (تفسير الثعلبي) ٩/٤، والهداية إلى بلوغ النهاية ١٥٦٤/٣، والتفسير الكبير ٢٨٠/٤، واللباب لابن عادل ١٧٦/٧.

(١٩٣) معاني القرآن وإعرابه ١٤٢/٢.

(١٩٤) عجز بيت من الوافر لعمرو بن معديكرب في ديوانه ١٤٩، والكتاب ٥٠/٣.

(١٩٥) الكشاف ١٧٨/١.

(١٩٦) انظر: خزانة الأدب ١٧٨/٨.

(١٩٧) البيت من الوافر، في ديوانه ١٤٠.

قال المبرد: "وقيل: خصيب، وأنت تريد مُخصِب، وجديب وأنت تزيد مُجدِب، كقولك: عذاب أليم، وأنت تريد مؤلم... "(١٩٨)، وقال ابن الأنباري: "والحكيم معناه في كلام العرب المُحكِم لخلق الأشياء فصُرف عن المحكم إلى الحكيم، كما قال تعالى: ﴿وَلهُم عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ فمعناه: فلهم عذاب مؤلم"(١٩٩).

وقال أبو حيان في تفسير (الكتاب الحكيم) "والحكيم: إما (فعيل) بمعنى (مُفعَل)... وإما للمبالغة من حاكم"(٢٠٠)، لكنه أشار إلى قلته فقال في موضع آخر: "ووصفُ الكتاب بالحكيم، إما لتضمنه للحكمة، قيل: أو (فعيل) بمعنى المحكَم، وهذا يَقِلُّ أن يكون (فعيلٌ) بمعنى (مُفعَل)، ومنه عقدت العسل فهو عقيد، أي مُعقَد"(٢٠١).

وأثبت ابن العربي مجيء (فعيل) بمعنى (مفعَّل) في تفسيره لقوله تعالى: چہ ہ چ [النساء: ٢٣] فقال: "واحدتها: حليلة، وهي فعيلةٌ بمعنى مُفَعَّلَةٍ، أي مُحَلَّلَةٍ"(٢٠٢).

المسألة الرابعة: التفضيل من السواد والبياض.

قال ابن العربي في شرحه لقوله صلى الله عليه وسلم: "أَتُرَونَهَا حَمرَاءَ كَنَارِكُمْ هَذِهِ، لَهِيَ أَسْوَدُ مِنَ القَارِ"(٢٠٣): "وَفي قَولِهِ: (أَسْوَدُ) دَلِيلٌ عَلَى جَوازِ استِعمالِ (أَفْعَل) في بابِ (ما أَحْسَنَ زَيدًا) دُونَ نِسبَتِهِ إِلى شِدَّةٍ أَو خِفَّةٍ، حَسَبَ ما ذَكَرَهُ النُّحاةُ حِينَ ظَنُّوا الأَغلَبَ كُلاًّ، وَقَد نَبَّهنا عَلَيهِ في رِسالةِ المُلحِئةِ"(٢٠٤).

---

(١٩٨) الكامل ١/٢٦٠.

(١٩٩) الزاهر ١/١٧٦.

(٢٠٠) البحر المحيط ٧/٣٢٣.

(٢٠١) المصدر السابق ٧/١٨٣.

(٢٠٢) أحكام القرآن ١/٣٩٩.

(٢٠٣) الحديث في الموطأ ٢/٩٩٤. عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢٠٤) القبس ٣/١١٩٤.

هذه المسألة من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، حيث منع البصريون من التعجب والتفضيل من الألوان والعيوب؛ لأنها ترجع إلى معنى الخلقة، نحو اليد والرجل، فكما لا يقال: ما أرجله فلا يقال: ما أبيضه(٢٠٥)، أو لأن الألوان والعيوب ترجع إلى ما زاد عن ثلاثة أحرف، والزائد عن ثلاثة أحرف لا يتعجب منه إلا بواسطة، نحو اسودَّ ونحوه(٢٠٦).

واستثنى الكوفيون السواد والبياض، لكونهما أصلا الألوان(٢٠٧)، واستدلوا على ذلك بالسماع، ومنه الحديث الذي استشهد به ابن العربي، وقوله صلى الله عليه وسلم في حديث الحوض: "ماؤُهُ أَبيَضُ مِنَ اللَّبنِ"(٢٠٨)، وقول طرفة:

إذا الرجـال شَـتَوا واشـتدَّ أكلُهـمُ فأنـــتَ أبيضُـــهم ســـربالَ طبَّـــاخ(٢٠٩)

وقول رؤبة:

أبْيَضُ من أُختِ بَني إباضِ(٢١٠)

والبصريون والفراء يعدونها شذوذًا(٢١١)، كما وجه ابن جني بيت طرفة بأن (أبيض) صفة مشبهة، وليست أفعل تفضيل، قال: هو كقولهم: هو حسنُ القومِ وجهًا وكريمهم أبًا(٢١٢).

---

(٢٠٥) انظر: الكتاب ٤/٩٨، والمقتضب ٤/١٨٢، وشرح المفصل ٦/٩١.

(٢٠٦) انظر: المقتضب ٤/١٨١، وشرح المفصل ٦/٩١، وشرح الكافية للرضي ٢/١/٧٦٨.

(٢٠٧) انظر: الإنصاف ١/١٤٨، والتبيين ٢٩٢، وشرح المفصل ٦/٩٣.

(٢٠٨) صحيح البخاري ٧/٢٠٧.

(٢٠٩) البيت من البسيط، نسب لطرفة، غير منسوب في الجمل ١٠٢، والإنصاف ١/١٤٩، والتبيين ٢٩٣، وله روايات أخرى لا تؤثر في موضع الشاهد، انظر: معاني القرآن للفراء ٢/١٢٨، ومختار تذكرة الفارسي ٣٤٥.

(٢١٠) من الرجز، لرؤبة في ملحقات ديوانه ١٧٦، والإنصاف ١/١٥٠، والتبيين ٢٩٣، وشرح المفصل ٦/٩٣، وشرح الكافية للرضي ٢/١/٧٦٩.

(٢١١) انظر: معاني القرآن للفراء ٢/١٢٨، والإنصاف ١/١٥٠، والتبيين ٢٩٣.

(٢١٢) انظر: الفسر ٣/٤٤٩.

ونص ابن العربي هنا لم يتضمن تخصيص السواد والبياض، كما أنه أقر بأن الغالب في كلام العرب عدم استعماله، ولذا فالمناسب لهذه المقدمة أن يقتصر فيه على المسموع.

الخاتمة

ناقش ابن العربي مسائل لغوية وتصريفية كثيرة في كتبه، مناقشة العالم المتمكن، وأحال في بعضها إلى كتابه ملجئة المتفقهين، مشعرًا بأهمية هذا الكتاب، ومكانته في بابه، حيث إن المسائل التي أحال فيها إليها متصفة بالدقة والعمق، تتطلب بذل الوسع في تحريرها والإمساك بأطرافها الموغلة عمقًا، أو الفارعة إشرافًا، فأتى فيها بما يشبع النهم، ويروي الغليل، وإن كان هذا البحث لا يمكنه تصوير مادة الكتاب كما هي تمامًا، حيث غابت النقول النصية، فلم أقف إلا على نقل واحد عن الملجئة، ولم يبق إلا الإحالة، فالغالب أن تشعر الإحالة بأن المسألة في الملجئة أتم وأوسع، وقد يحيل إلى مصدرين أحدهما الملجئة، والآخر موجود، فنستدل بالموجود على المفقود، وإن كان هذا الاستدلال غير دقيق أيضًا.

ومن خلال النصوص التي أحال فيها إلى الملجئة، ودراستها، يمكن أن نخرج بما يلي:

١- تقدم زمن تأليف الملجئة بين كتب ابن العربي، حيث أحال إليها في أغلب كتبه.

٢- ظهر الجانب الفقهي جليًّا في بعض المسائل، واختفى في مسائل أخرى، حيث كان البحث في التفسير، أو شرح الحديث، دون التعرض لمسألة فقهية، ويمكن تفسير هذا بأن مقصوده بالفقه في عنوان الرسالة عموم فهم الوحيين الكتاب والسنة، وليس المصطلح المعروف، الخاص بالأحكام التكليفية وأدلتها التفصيلية، ويدل لذلك اختصاص بعض المسائل بقضايا عقدية.

٣- كان ابن العربي ذا رأي قاطع في بعض المسائل التي فيها خلاف معتبر، ولعل داعيه إلى هذا تمكنه من آلته واستقلال نظرته، وإن تفاوتت آراؤه واختياراته وجاهةً وضعفًا حسب مقتضيات الترجيح.

٤- وكان جريئًا في إطلاقه لعموميات التوهيم والتجهيل لعلماء العربية، ويمكن أن يعتذر له في ذلك بأن المقام لم يكن مقام تحرير للعبارة، وتدقيق في دلالتها، فهو قد ذكر تلك المسائل عرضًا، ولعلنا لو ظفرنا بها في بابها لوجدنا عبارات أدق وأضبط.

٥- وللقاضي أبي بكر عناية بالغة في اللغة، وخاصة في كتابيه: الأمد الأقصى، وسراج المريدين، لم يقع في الملجئة منها، حسب شرط البحث، إلا القليل، فيجدر بالباحثين تناولها في دراسات مستقلة، وكذا بحثه في التصريف والاشتقاق، ومما يؤكد ذلك أن بعض كتبه لم تطبع إلا من وقت قريب، وبعضها لا يزال مخطوطًا حتى اليوم.

المصادر والمراجع

[١] ابن العربي المالكي الإشبيلي وتفسيره أحكام القرآن دراسة وتحليل. د. مصطفى إبراهيم المشني. ط: ١. بيروت -عمان: دار الجيل- ودار عمار، ١٤١١هـ.

[٢] إتحاف فضلاء البشر. لأحمد بن محمد البنا. حققه: د. شعبان محمد إسماعيل. ط: ١. بيروت-القاهرة: عالم الكتب-مكتبة الكليات الأزهرية، ١٤٠٧هـ.

[٣] أحكام القرآن. لأبي بكر بن العربي. تحقيق: علي محمد الجاوي. ط: ١. بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤٢١هـ.

[٤] أحكام القرآن. للكيا الهراسي. ط: ١. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٣هـ.

[٥] أدب الكاتب. لابن قتيبة. تحقيق: د. محمد الدالي. ط: ٢ بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠هـ.

[٦] أزهار الرياض في أخبار القاضي عياض. للمقري. تحقيق: مصطفى السقا وزميليه. القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٣٥٨هـ.

[٧] الأزهية. للهروي. تحقيق: عبدالمعين الملوحي. دمشق: مجمع اللغة العربية، ١٤٠١هـ.

[٨] إسفار الفصيح: للهروي. تحقيق: أحمد بن سعيد بن محمد قشاش. ط: ١. المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ١٤٢٠هـ.
[٩] الاشتقاق. لابن دريد. تحقيق: عبد السلام هارون. ط: ٣. القاهرة: مكتبة الخانجي،
[١٠] الإصابة في تمييز الصحابة. لابن حجر. بيروت: دار الكتب العلمية،
[١١] الأصول في النحو. لابن السراج. تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي. ط: ٣. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٧هـ.
[١٢] الأضداد في كلام العرب. لأبي الطيب اللغوي. د. عزة حسن. ط: ٢. دمشق: المجمع العلمي اللعربي، ١٩٩٦.
[١٣] الأضداد. لابن السكيت. تحقيق: د. محمد عودة سلامة أو جري. مكتبة الثقافة الدينية،
[١٤] الأضداد. لقطرب. تحقيق: د. حنا حداد. ط: ١. الرياض: دار العلوم، ١٤٠٥هـ.
[١٥] الأضداد. للأصمعي (ضمن ثلاثة كتب في الأضداد) نشرها أوغست فيشر. بيروت: المطبعة الكاثوليكية، ١٩١٢م.
[١٦] إعراب القرآن للنحاس. تحقيق: د. زهير غازي زاهد. ط: ٢. بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٩هـ.
[١٧] الأغاني. لأبي الفرج الأصفهاني. تحقيق: عبد الستار أحمد فراج. ط: ٢. بيروت: دار الثقافة، ١٣٧٦هـ.
[١٨] الإغفال. للفارسي. تحقيق: د. عبد الله إبراهيم. الإمارات العربية المتحدة: مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، والمجمع الثقافي،
[١٩] الأفعال. للسرقسطي. تحقيق: حسن محمد شرف. القاهرة: مجمع اللغة العربية، ١٤٢٣هـ.
[٢٠] أمالي ابن الشجري. تحقيق: د. محمود محمد الطناحي. ط: ١. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١٣هـ.

[٢١] الأمد الأقصى في شرح أسماء الله الحسنى وصفاته العلى. لابن العربي. ضبط نصه د. عبد الله التوراتي، وخرج أحاديثه أحمد عروبي. طنجة: دار الحديث الكتانية،
[٢٢] الأم. للإمام الشافعي. بيروت: دار المعرفة، ١٣٩٣هـ.
[٢٣] الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف. للمرداوي. ط: ٢. بيروت: دار إحياء التراث العربي،
[٢٤] الإنصاف. للأنباري. بيروت: المكتبة العصرية، ١٤٠٧هـ.
[٢٥] البحر المحيط. لأبي حيان. ط: ٢. القاهرة: دار الكتاب الإسلامي، ١٤١٣هـ.
[٢٦] بدائع الفوائد. لابن قيم الجوزية. حققه: بشير محمد عيون. ط: ١. دمشق: دار البيان، ١٤١٥هـ.
[٢٧] بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس. للضبي. القاهرة: دار الكتاب العربي، ١٩٦٧م.
[٢٨] تاريخ الإسلام. للذهبي. تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمري. ط: ٢. بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤١٠هـ.
[٢٩] تاريخ الطبري. لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري. بيروت: دار الكتب العلمية.
[٣٠] تاريخ دمشق. لابن عساكر. تحقيق: عمر بن غرامة العمروي. بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٥هـ.
[٣١] التبيان في إعراب القرآن. للعكبري. تحقيق: علي محمد البجاوي. ط: ٢. بيروت: دار الجيل، ١٤٠٧هـ.
[٣٢] التبيين. للعكبري. تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين. ط: ١. الرياض: مكتبة العبيكان، ١٤٢١هـ.
[٣٣] التذييل والتكميل في شرح التسهيل. لأبي حيان. تحقيق: د. حسن هنداوي. ط: ١. بيروت: دار القلم، ١٤٢٠هـ.
[٣٤] تسهيل الفوائد. لابن مالك. تحقيق: محمد كامل بركات. القاهرة: دار الكاتب العربي، ١٣٨٧هـ.
[٣٥] التعليق على الموطأ. للوُقَّشِي. تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين. ط: ١. الرياض: مكتبة العبيكان، ١٤٢١هـ.

[٣٦] التعليقة على كتاب سيبويه. للفارسي. تحقيق: د. عوض القوزي. ط: ١. ١٤١٥هـ.
[٣٧] التفسير البسيط. للواحدي. تحقيق: د. محمد بن صالح الفوزان، وآخرين. الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية،
[٣٨] تفسير البغوي (معالم التنزيل). تحقيق: محمد عبد الله النمر وزميليه. ط: ١. الرياض: دار طيبة، ١٤٢٣هـ.
[٣٩] تفسير القرآن العظيم. لابن كثير. ط: ١. بيروت: مؤسسة الريان، ١٤١٦هـ.
[٤٠] التفسير الكبير (مفاتيح الغيب). للفخر الرازي. ط: ٤. بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤٢٢هـ.
[٤١] تفسير غريب الموطأ. لعبد الملك بن حبيب. تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين. ط: ١. الرياض: مكتبو العبيكان، ١٤٢١هـ.
[٤٢] التكملة لكتاب الصلة. لابن الأبار. تحقيق: عبد السلام الهراس. بيروت: دار الفكر للطباعة، ١٤١٥هـ.
[٤٣] التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح. لابن بري. تحقيق: مصطفى حجازي وآخرين. ط: ١. القاهرة: ١٩٨٠م.
[٤٤] تهذيب الألفاظ. لابن السكيت. ضبطه: الأب لويس شيخو. القاهرة: مكتبة دار التراث، ١٤١٦هـ.
[٤٥] تهذيب اللغة. للأزهري. تحقيق: جماعة من الأساتذة. مصر: المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر.
[٤٦] جامع البيان. للطبري. ط: ٣. مصر: البابي الحلبي.
[٤٧] الجامع لأحكام القرآن. للقرطبي. تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي. ط: ١. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢٧هـ.
[٤٨] الجمل في النحو. لأبي القاسم الزجاجي. تحقيق: د. علي توفيق الحمد. ط: ٥. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٧هـ.
[٤٩] جمهرة اللغة. لابن دريد. القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية.
[٥٠] حياة الحيوان الكبرى. للدميري. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٤هـ.

[٥١] الحيوان. للجاحظ. تحقيق: عبد السلام هارون. مصر: مكتبة البابي الحلبي.
[٥٢] خزانة الأدب. للبغدادي. تحقيق: عبد السلام هارون. ط: ٣. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٠٩هـ.
[٥٣] الخصائص. لابن جني. تحقيق: محمد علي النجار. المكتبة العلمية.
[٥٤] الدر المصون. للسمين الحلبي. تحقيق: د. أحمد الخراط. ط: ١. دمشق: دار القلم، ١٤٠٦هـ.
[٥٥] ديوان ذي الرمة. شرح أبي نصر الباهلي. تحقيق: د. عبد القدوس أبو صالح. ط: ٣. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٤هـ.
[٥٦] رد الانتقاد على ألفاظ الشافعي. للبيهقي. تحقيق: بدر الزمان النيبالي. دار الهديان للنشر.
[٥٧] روضة الإعلام بمنزلة العربية من علوم الإسلام. ابن أزرق الغرناطي. تحقيق: سعيدة العلمي. ط: ١. طرابلس: منشورات كلية الدعوة الإسلامية، ١٩٩٩م.
[٥٨] زاد المسير. لابن الجوزي. ط: ٤. بيروت-دمشق: المكتب الإسلامي، ١٤٠٧هـ.
[٥٩] الزاهر. لأبي بكر الأنباري. تحقيق: د. حاتم الضامن. بغداد: دار الرشيد، ١٣٩٩هـ.
[٦٠] الزاهر في غرائب ألفاظ الإمام الشافعي. للأزهري. قدم له: مسعد السعدني. القاهرة: دار الطلائع.
[٦١] السبعة. لابن مجاهد. تحقيق: د. شوقي ضيف. ط: ٣. مصر: دار المعارف.
[٦٢] سنن ابن ماجه. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. القاهرة: دار الحديث، ١٤١٤هـ.
[٦٣] سنن الترمذي. تحقيق: أحمد محمد شاكر. بيروت: المكتبة العلمية.
[٦٤] سير أعلام النبلاء. للذهبي. أشرف على التحقيق: شعيب الأرنؤوط. ط: ٩. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٣هـ.
[٦٥] شذرات الذهب في أخبار من ذهب. لابن العماد الحنبلي. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

[٦٦] شرح التسهيل. لابن مالك. تحقيق: د. عبد الرحمن السيد. ود. محمد بدوي المختون. ط: ١. القاهرة: دار هجر، ١٤١٠هـ.
[٦٧] شرح الحماسة. للمرزوقي. نشره: أحمد أمين وعبد السلام هارون. ط: ١. بيروت: دار الجيل، ١٤١١هـ.
[٦٨] شرح الرضي لكافية ابن الحاجب. تحقيق: د. حسن الحفظي ود. يحيى بشير مصري. ط: ١. الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١٧هـ.
[٦٩] شرح الرضي لكافية ابن الحاجب. تحقيق: د. حسن الحفظي ود. يحيى بشير مصري. ط: ١. الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١٧هـ.
[٧٠] شرح اللمع لابن برهان العكبري. تحقيق: د. فائز فارس. ط: ١. الكويت، ١٤٠٤هـ.
[٧١] شرح المفصل. لابن يعيش. بيروت: عالم الكتب.
[٧٢] شرح تنقيح الفصول. للإمام القرافي. تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد. ط: ١. دار الفكر، ١٣٩٣هـ.
[٧٣] شرح جمل الزجاجي لابن عصفور. تحقيق: د. صاحب أبو جناح.
[٧٤] شرح شافية ابن الحاجب في التصريف والخط. للخضر اليزدي. تحقيق:
د. حسن أحمد العثمان. ط: ١. بيروت: مؤسسة الريان، ١٤٢٩هـ.
[٧٥] شرح كتاب سيبويه للسيرافي. تحقيق: د. رمضان عبد التواب وآخرين. الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٩٠م.
[٧٦] شعر عمرو بن معديكرب الزبيدي. جمعه: مطاع الطرابيشي. ط: ٣. دمشق: مكتبة دار البيان، ١٤١٤هـ.
[٧٧] الصحاح. للجوهري. تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار. ط: ٣. بيروت: دار العلم للملايين، ١٤٠٤هـ.
[٧٨] صحيح البخاري. للإمام محمد بن عبد الله البخاري. استانبول: المكتبة الإسلامية.
[٧٩] صحيح مسلم. للإمام مسلم بن الحجاج. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. ط: ١. القاهرة: دار الحديث، ١٤١٢هـ.

[٨٠] طبقات المفسرين. للسيوطي. تحقيق: علي محمد عمر. ط: ١. القاهرة: مكتبة وهبة، ١٣٦٩هـ.
[٨١] عارضة الأحوذي بشرح صحيح الترمذي. لابن العربي. بيروت: دار الكتب العلمية،
[٨٢] العقيدة الواسطية. لابن تيمية. تحقيق: محمد بن عبد العزيز بن مانع. ط: ٢. الرياض: الرئاسة العامة لإدارة البحوث العلمية والإفتاء، ١٤١٢هـ.
[٨٣] عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ. للسمين الحلبي. تحقيق: د. محمد ألتونجي. ط: ١. بيروت: عالم الكتب، ١٤١٤هـ.
[٨٤] غريب الحديث. لابن قتيبة. تحقيق: د. عبد الله الجبوري. ط: ١. بغداد: مطبعة العاني، ١٣٩٧هـ.
[٨٥] غريب الحديث. للخطابي. تحقيق: عبد الكريم العزباوي. مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤٠٢هـ.
[٨٦] غريب الحديث. للقاسم بن سلام الهروي. تحقيق: د. محمد عبد المعيد خان. ط: ١. بيروت: دار الكتاب العربي، ١٣٩٦هـ.
[٨٧] فتح الباري بشرح صحيح البخاري. لابن حجر. أخرجه: محمد فؤاد عبد الباقي ومحب الدين الخطيب. ط: ١. القاهرة: دار الريان، ١٤٠٧هـ.
[٨٨] الفسر. لابن جني. تحقيق: د. رضا رجب. ط: ١. دمشق: دار الينابيع، ٢٠٠٤م.
[٨٩] فعلت وأفعلت للزجاج. تحقيق: د. رمضان عبد التواب ود. صبيح التميمي. مكتبة الثقافة الدينية، ١٤١٥هـ.
[٩٠] فعلت وأفعلت. لأبي حاتم السجستاني. تحقيق: د. خليل إبراهيم العطية. ط: ٢. بيروت: دار صادر، ١٤١٦هـ.
[٩١] قانون التأويل. لابن العربي. تحقيق: محمد السليماني. ط: ١. جدة – دمشق: دار القبلة- مؤسسة علوم القرآن، ١٤٠٦هـ.
[٩٢] القبس في شرح موطأ مالك بن أنس. لابن العربي. تحقيق: د. محمد عبد الله ولد كريم. ط: ١. بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٢م.

[٩٣] الكامل. للمبرد. تحقيق: د. أحمد الدالي. ط: ٢. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٣هـ.
[٩٤] كتاب العين. للخليل بن أحمد. تحقيق: د. مهدي المخزمي ود. إبراهيم السامرائي. دار ومكتبة الهلال.
[٩٥] الكتاب المتوسط في الاعتقاد. لابن العربي. ضبط نصه: د. عبد الله التوراتي. ط: ١. طنجة: المملكة المغربية. دار الحديث الكتانية، ١٤٣٦هـ.
[٩٦] كتاب سيبويه. لأبي بشر عمرو بن عثمان. تحقيق: عبد السلام هارون. ط: ٣. بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٣هـ.
[٩٧] الكشاف. للزمخشري. بيروت: دار الفكر.
[٩٨] كشف المشكلات وإيضاح المعضلات. للباقولي. تحقيق: د. أحمد الدالي. مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤١٥هـ.
[٩٩] الكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية. تحقيق:
د. محمد حسن عواد. ط: ١. عمان: دار عمار، ١٤٠٥هـ.
[١٠٠] المبسوط. للسرخسي. تحقيق: خليل محي الدين الميس. ط: ١. بيروت: دار الفكر، ١٤٢١هـ.
[١٠١] المحتسب. لابن جني. تحقيق: علي النجدي ناصف وزميليه. القاهرة، ١٤١٥هـ.
[١٠٢] المحرر الوجيز. لابن عطية. تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد. ط: ١. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ.
[١٠٣] المحصول في أصول الفقه. لأبي بكر بن العربي. تحقيق: حسين علي البدري وسعيد فودة. ط: ١. عمان: دار البيارق، ١٤٢٠هـ.
[١٠٤] مختصر ابن خالويه. عناية: برجشتراسر. القاهرة: مكتبة المتنبي،
[١٠٥] المخصص. لابن سيدة. بيروت: دار الكتب العلمية،
[١٠٦] المصباح المنير. للفيومي. لبنان: مكتبة لبنان، ١٩٨٧م.
[١٠٧] مطمح الأنفس ومسرح التأنس في ملح أهل الأندلس. للفتح بن خاقان. تحقيق: محمد علي شوابكة. ط: ١. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٣م.

[١٠٨] مع لقاضي أبي بكر بن العربي. لسعيد أعراب. ط: ١. بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٧هـ.
[١٠٩] معالم السنن. للخطابي. تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٦هـ.
[١١٠] معاني القرآن وإعرابه. للزجاج. تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي. ط: ١. بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٨هـ.
[١١١] معاني القرآن. للفراء. تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار. دار الكتب المصرية.
[١١٢] معجم الأدباء. لياقوت الحموي. تحقيق: د. إحسان عباس. ط: ١. بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٣م.
[١١٣] مغني اللبيب. لابن هشام. تحقيق: د. مازن المبارك، وعلي حمد الله ومراجعة: سعيد الأفغاني. ط: ٦. بيروت: دار الفكر، ١٩٨٥م.
[١١٤] المفردات. للراغب الأصفهاني. تحقيق: صفوان داودي. ط: ٣. دمشق: دار القلم، ١٤٢٣هـ.
[١١٥] المقاصد الشافية. للشاطبي. تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين وآخرين. ط: ١. مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤٢٨هـ.
[١١٦] مقاييس اللغة. لابن فارس. تحقيق: عبد السلام هارون. بيروت: دار الجيل، ١٤٢٠هـ.
[١١٧] المقتضب. للمبرد. تحقيق: د. عبد الخالق عضيمة. بيروت: عالم الكتب.
[١١٨] منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك. لأبي حيان. تحقيق: د. شريف النجار.
د. ياسين أبو الهيجاء. ط: ١. بيروت: عالم الكتب الحديث، ٢٠١٥م.
[١١٩] الموطأ. للإمام مالك. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. القاهرة: دار إحياء التراث العربي.
[١٢٠] الناسخ والمنسوخ. لابن العربي. تحقيق: د. عبد الكبير العلوي المدعري. القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية.
[١٢١] نتائج الفكر. للسهيلي. تحقيق: د. محمد البنا. القاهرة: دار الاعتصام.

[١٢٢] نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب. للمقري. تحقيق: إحسان عباس. بيروت: دار صادر، ١١١٩٩٧م.
[١٢٣] النكت في تفسير كتاب سيبويه. للأعلم. تحقيق: زهير سلطان. ط: ١. الكويت: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٤٠٧هـ.
[١٢٤] الوافي بالوَفَيات. لخليل بن أيبك الصفدي. تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى. بيروت: دار إحياء التراث، ١٤٢٠هـ.
[١٢٥] وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان. لابن خلكان. تحقيق: إحسان عباس. بيروت: دار الثقافة.

المخطوطات:

[١] أحكام القرآن لابن العربي. (دار الكتب المصرية ٢٢ تفسير)
[٢] سراج المريدين. لابن العربي (دار الكتب والوثائق القومية ٢٠٣٤٨)
[٣] عارضة الأحوذي. لابن العربي. (المكتبة الأزهرية ٣٢)
[٤] واضح السبيل. لابن العربي (خزانة القرويين).

الدوريات:

[١] مجلة الأبحاث الجامعة الأمريكية في بيروت (القسم العربي)، (السنة ٢١، الأجزاء٢، ٣، ٤، كانون الأول ١٩٦٨).
[٢] مجلة لتاريخ العربي. الرباط ٢٠٠٠م.

The Linguistic and Morphological Issues in the book: Mulj'aat al-Mutafaqihiina to the knowledge of Syntacticians and Linguists Ambiguities: Collection and Study

Dr. Fareed A Z Al Sulaim
Associate Professor of Arabic language
Qassim University

Abstract. This research deals with Linguistic and Morphological issues employed in the interpretation of the text of the Holy Qur'an and Prophetic Tradition. There issues are a part of a missing book by the Judge Abu Bakr Bin Al- Arabi: *Mulj'aat al-Mutafaqihiina to the knowledge of Syntacticians and Linguists Ambiguities*. The research follows up the heritage of Ibn Al-Arabi and gathers the issues referred by him in the missing book mentioned above. Having done this, the research studies these issues by showing their linguistic and morphological nature and their significant role in explaining the legitimate text. Before getting down to the discussion of these issues, the research begins with a brief demonstration about the author role in the Arabic Language sciences, and also about his book (Mulj'aat) in terms of documenting its proportion and outlining key points of its contents.